وزارة التعليـــــــم العـــــــالي والبـــحث العـــــلمي
المركـــز الجـــامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميـــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير
المرجع : ...../2015
الميدان : علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان :

دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013

مذكـــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص مالية و بنوك

إعداد الطالب (ة) :
- بوطفيس خالد

إشراف الأستاذ(ة):
بوفنش وسيلة

لجنة المناقشة:

الرقم	اسم و لقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
1	بيراز نوال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	رئيسا
2	ريغي هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مناقشا
3	بوفنش وسيلة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف – ميلة	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية:2015/2014

الدعاء

قال تعالى:

﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ۝٥ ﴾

صدق اللّٰهُ العظيم

اللهم لا تجعلني أصاب بالغرور اذا نجحت ولا باليأس

إذا أخفقت وذكرني أن الاخفاق هو التجربة

التي سبقت النجاح اللهم اذا أعطيتني نجاحا فلا تأخذ تواضعي

واذا أعطتني تواضعي فلا تأخذ اعتزازي بكرامتي

اللهم أغني بالعلم وزيني بالحلم وأكرمني بالتقوى وجملني بالعافية

اللهم ذكرني أن أشكر نعمتك التي أنعمت بها علي

وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه

اللهم آمين

شكرا وتقديرا

بسم الله الرحمان الرحيم

إليك ربي نتقدم بثمرة جهدي جهد السنوات العمر من العمل والسهر راجي من جلالتك أن تتقبله مني وتجعله لي حسنة ينبغي بها رضاك عني يا غفور، وأتمنى أن تجعل عملي هذا متقال ذرة خير تقرب من ورائها إليك فحمدا لك ربنا على النجاح الذي أدين به إلى أستاذتي الكريمة والمشرفة على مذكرة تخرجي الأستاذة " بوفنش وسيلة" التي لم تبخل علي بتوجيهاتها القيمة وإشرافها المتواصل إليك أستاذتي أسمى معاني الشكر والتقدير كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وإلى عمال الإدارة

شكرا

ب. خالد

HTTP://WWW.COM

الإهـــداء

الحمد لله الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا

والصلاة والسلام على من أرسل بالحق بشيرا ونذيرا

وعلى آله وصحبه والتابعين إلى يوم الدين وبعد:

أهدي هذا العمل الذي نسال الله أن يكون خالصا لوجهه الكريم

إلى أبي العزيز الذي علمني معنى البحث عن الحقيقة والطموح والثقة في النفس إليه من ألبسني حلة الشرف واسكنا فيا العزة والكبرياء حفظه الله وأطال في عمره.

إلى أمي ينبوع الحب والحنان إلى الشمعة التي أضاءت دربي حفظها الله ورعاها كما نهديها إلى الشموع المنيرة والأيادي الممدودة والقلوب المفتوحة إخوتي واخواتي

المقدمة العامة

تمهيد:

تعد التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى التي تواجه الجزائر باعتبارها الخيار الاستراتيجي للتخلص من التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة، لذلك عملت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال على تنفيذ العديد من البرامج التنموية التي خصصت لها موارد مادية ومالية وبشرية كبيرة.

ففي فترة السبعينات تم تحقيق إنجازات كبيرة في عدة ميادين أحدثت تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري، إلا أن النتائج المحققة لم تكن في مستوى الأهداف المسطرة، الأمر الذي دفع السلطات العمومية في بداية الثمانينات إلى تغيير استراتيجية التنمية المنتهجة والتي لم تحقق هي الأخرى الأهداف المرجوة منها، فلقد اقتصرت نتائجها على تحسين الجوانب النقدية والمالية وإغفال التحديات الحقيقية للنمو، وذلك راجع إلى ارتباط تمويل المشاريع المقررة بأسعار المحروقات التي ترتب عن انخفاضها عدم انجاز العديد منها، بالإضافة إلى العديد من الآثار السلبية الكبيرة على الاقتصاد الوطني سرعان ما نتج عنها هزات عنيفة زعزعت البنيان الاجتماعي والاستقرار السياسي في البلاد.

في هذا الإطار، تخلت الدولة الجزائرية عن أساليب التسيير المركزي وحاولت الانتقال إلى اقتصاد السوق في ظل برنامج إصلاح هيكلي هدف إلى إحداث استقرار اقتصادي على المستوى الكلي، والذي حقق نتائج إيجابية في ميدان التوازنات الاقتصادية الخارجية دون أن يؤسس لإنعاش التوازنات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي أدى إلى جعل الهيكل الاقتصادي هشا قائما على القطاع الواحد وتزايد المخاطر التي تهدده نتيجة الارتباط الوثيق للعملية التنموية بأسعار المحروقات في الأسواق الدولية باعتبارها المورد الأساسي لتمويلها.

أمام هذه التحديات المرتبطة بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي ترتب عن فترة الاختلالات التي عايشها الاقتصاد الجزائري خاصة في التسعينات عمدت الحكومة إلى إطلاق برامج هامة هدفت إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة المستدامة المتوازنة قطاعيا وجهويا، والتي ترمي إلى تنويع الاقتصاد الجزائري ودعم تنافسيته، فلقد سمح انتعاش أسعار المحروقات في الأسواق الدولية في مطلع الألفية بتحسن الوضعية المالية في الجزائر التي شرعت في انتهاج سياسة توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل خاصة من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك عبر برامج الاستثمارات العامة التي تعتبر من أهم الأدوات المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والرفع من مستوى الرفاهية لدى أفراد المجتمع.

إشكالية البحث:

عمدت الجزائر في ظل الوفرة المالية التي عرفتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى تبني سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى بعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية، والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري من خلال بعث مقومات استدامته وفق هيكل متنوع ومتوازن من الناحية الجهوية والقطاعية.

وتتمثل إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

" ما مدى تأثير الاستثمارات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟"

للإجابة على هذه الإشكالية ندرج التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى تأثير الإنفاق الاستثماري العام على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر؟
- ماهو دور الاستثمارات العامة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية؟
- ما هي العلاقة بين الاستثمار العام والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 – 2013؟
- كيف أثرت مختلف القطاعات على النمو الاقتصادي ؟

فرضيات البحث:

انطلاقا من الإشكالية والتساؤلات المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- إن تأثير الإنفاق الاستثماري العام على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر هو متغير وضعيف نظرا لتأثر القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وبالخصوص المحروقات والفلاحة والصناعة بعوامل خارجية؛
- لعبت الاستثمارات العامة دورا محوريا استراتيجيا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة المرتبطة به؛
- هناك علاقة طردية بين الإنفاق على الاستثمار العمومي ومعدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر خلال الفترة 2000 ــ 2013؛
- أثر كل من قطاعي الصناعة والخدمات المنتجةّ إيجابا على النمو الاقتصادي، في حين أثرت بقية القطاعات سلبا على النمو الاقتصادي.

أهمية البحث:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة نظرا للأسباب التالية:

- يعد موضوع الاستثمار العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في الجزائر في المرحلة الراهنة، كما أن فهم أبعاده يمكن من تكوين نظرة شاملة عن نموذج التنمية الذي ينبغي تجسيده؛

- خطورة الموقف الذي يمكن أن تتعرض له البرامج الاستثمارية على المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار اعتمادها الشبه كلي على الريع البترولي في ظل التغيرات المستجدة المؤثرة في حركية واتجاه السوق النفطية الدولية؛

- إبراز مدى إنتاجية المال العام المنفق في مختلف المجالات الاستثمارية على الاندماج الاقتصادي التكاملي؛

- تحديد البدائل الإستراتيجية الكفيلة باستغلال العوائد المالية المتاحة في برامج استثمارية من شأنها تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع بناءا على عدة أسباب، وهي:

- الرغبة في تنمية معرفتنا العلمية في مجال أساليب الاقتصاد القياسي؛

- الرغبة في إثراء البحث العلمي في هذا الميدان؛

- أهمية الموضوع نظرا لدور الإنفاق الاستثماري العام في خلق الشروط المحفزة للنمو وتخفيف الاختلالات المختلفة لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

أهداف الموضوع:

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:

- التعريف بالخصائص المرحلية والهيكلية الاقتصاد الجزائري التي نفذت في إطارها البرامج الاستثمارية العامة؛

- معرفة الأسس النظرية لتوجيه الاستثمارات العامة وتحديد آثارها التطبيقية؛

- تبيان حجم الاستثمارات العامة وتوزيعها على المجلات القطاعية المختلفة ومدي ارتباطها بالقدرات المحلية وبالطاقة الاستيعابية للاستثمارات؛

- دراسة أثر الاستثمارات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال بناء نموذج قياسي؛

- وضع بعض المقترحات التي يمكن من خلالها الارتقاء بالقرارات الاقتصادية المتعلقة بالإنفاق الاستثماري العام.

منهج البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي الكمي المشتمل على أحد الأساليب القياسية لتحديد أثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي، وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من متغير التابع و عدة متغيرات مستقلة وهذا بالاعتماد على برنامج E-Views.

الدراسات السابقة:

يعد بحثنا جانبا من موضوع أشمل وهو أثر الإنفاق العام على مؤشرات التنمية الاقتصادية كمعدل التشغيل والنمو الاقتصادي، والذي حظي بعدة دراسات اقتصادية تناولت محاور هامة ومختلفة منه فيما يلي عرض لبعضها:

- رسالة ماجستير نوقشت سنة 2010 بجامعة الجزائر تحت عنوان: أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2000 – 2009 للباحث "كريم بودخدخ" الذي قام في دراسته بتقييم أثر برامج الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر، وكانت نتائج الدراسة على النحو التالي:

- أن العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي علاقة ثنائية تبادلية؛
- أن تأثير الإنفاق العام على النمو الاقتصادي بصفة موجبة يكون في شكل استثمار عام أو استهلاك عام؛
- يعد الإنفاق العام مكملا لإنفاق القطاع الخاص الذي لم تتم إزاحته من النشاط الاقتصادي الذي يساهم فيه بنسبة ضعيفة.

- رسالة ماجستير نوقشت سنة 2011 بجامعة الجزائر تحت عنوان: المشاريع الكبرى في الجزائر ودورها في التنمية الاقتصادية " حالة الطريق السيار شرق ــ غرب" للباحث "حميد باشوش" الذي تناول في دراسته مدى النجاح في تنفيذ المشاريع الكبرى والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتتمثل أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

- الأهمية التي يكتسيها مشروع الطريق السيار شرق – غرب كخيار استراتيجي لتحقيق تنمية متوازنة إقليميا؛
- أن أداء الاقتصاد الوطني لا يزال مرتبطا بدرجة كبيرة بالتغيرات التي تطرأ في السوق النفطية، فالمشاريع الكبرى تعتمد على موارد صندوق ضبط الموارد؛
- سوء تسيير المشاريع الكبرى مما تسبب في رفع المخصصات المالية نتيجة عمليات إعادة التقييم المتكررة والتأخر في انجاز هذه المشاريع؛

- تتجه الحكومة الجزائرية إلى زيادة النفقات الاستثمارية بسرعة بمجرد زيادة الإيرادات، وتلتزم بانجاز مشاريع جديدة بغض النظر عن مدى بقاء العوائد النفطية مرتفعة لمدة كافية.

- دراسة تمت سنة 2003 تحت عنوان: النفقات العامة والنمو في الدول النامية للباحثين "نيلوي بوس" و "امرانويل بوس" اللذان تطرقا إلى العلاقة القائمة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في 30 دولة نامية خلال فترة السبعينات والثمانينات، وتتمثل أهم النتائج التي توصلا إليها فيما يلي:

- أن نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي ترتبط إيجابا مع النمو الاقتصادي؛
- على المستوى القطاعي فإن الاستثمار العام وإجمالي الإنفاق العام على قطاع التربية والتعليم تعتبر المخرجات الوحيدة التي تؤثر بصفة ايجابية على النمو الاقتصادي.

- دراسة تمت سنة 2000 تحت عنوان: النفقات العامة والنمو دراسة قياسية باستعمال السلاسل الزمنية في تونس للباحث "رياض بن جيجلي" الذي تطرق إلى العلاقة القائمة بين الإنفاق العام في شكل استثمارات عامة والنمو الاقتصادي، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

- المساهمة الايجابية للإنفاق العام في شكل استثمارات عامة كبنى تحتية وكذلك الإنفاق العام على رأس مال البشري في النمو الاقتصادي؛
- عدم وجود علاقة بين إنتاجية عوامل الإنتاج كنسبة من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي؛
- وجود أثر خارجي ايجابي جد مؤثر للإنفاق العام في شكل استهلاك عام على النمو الاقتصادي.

- دراسة تمت سنة 2005 تحت عنوان: النفقات العامة والنمو الاقتصادي للباحث "ريناتو بالدوتشي" الذي تطرق إلى مدى التأثير الايجابي الإنفاق العام الاستهلاكي على النمو الاقتصادي، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

- الإنفاق العام يتفاعل مع الإنفاق الخاص للتأثير ايجابيا على النمو الاقتصادي؛
- إن معدل النمو الاقتصادي الناتج عن ارتفاع كل من الاستهلاك العام والاستثمار العام أعلى من معدل النمو الاقتصادي الناتج عن ارتفاع الاستثمار العام لوحده.

خطة البحث

من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، وهي:

الفصل الأول: نخصص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري والمفاهيمي لكل من النمو الاقتصادي والاستثمار، بالإضافة إلى توضيح العلاقة بينهما.

الفصل الثاني: يتضمن تعريف الاقتصاد القياسي، أهدافه وأهميته فضلا عن دراسة النماذج الخطية الانحدارية.

الفصل الثالث: يتم في هذا الفصل بناء نموذج قياسي كأداة نعتمد عليها في القسم التطبيقي لتحديد وقياس أثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

في الأخير نقوم بوضع خاتمة عامة لهذا البحث تتضمن ملخصا عاما للفصول النظرية والتطبيقية والنتائج التي أمكن استخراجها من حيثيات الدراسة والتي اعتمدنا عليها في إبداء بعض الاقتراحات.

مجال الدراسة وحدودها

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي خصصناه لدراسة كل من الاستثمار والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى نماذج الانحدار الخطي المتعدد يتم الانتقال إلى دراسة التطبيقية التي تتضمن بناء نموذج قياسي يحدد أثر الإنفاق الاستثماري العام على النمو الاقتصادي وحدد مجال الدراسة من سنة 2001 إلى سنة 2013.

مصادر البحث

يعتمد إعداد هذا البحث على مصادر متنوعة وبلغات مختلفة، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي والميداني وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، تشمل الكتب، المجلات والانترنت.

صعوبات البحث

خلال إنجازنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- صعوبة ترجمة بعض المصطلحات.
- صعوبة الحصول على البيانات الضرورية لإتمام البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار والنمو الاقتصادي.

تمهيد:

تسعي مختلف دول العالم إلي تحقيق التوازن الاقتصادي الذي يعد النمو الاقتصادي أحد أهم عناصره باعتباره مؤشرا هاما من مؤشرات التنمية، فهو يعكس إلي حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية التي ترمي أي سياسة اقتصادية إلى تحسينها كرفع مستوى معيشة السكان، توفير فرص العمل والحد من البطالة بالإضافة إلي تنشيط الأداء الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والاستثمار.

من هذا المنطلق، تسعى الحكومات من خلال ميزانيتها العامة كأداة ووسيلة للتخطيط وتنفيذ برامج الإنفاق العام للرفع من الطاقات الإنتاجية في شكل استثمارات عمومية تشمل جل المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

فالاستثمارات العامة تلعب دورا محوريا واستراتيجيا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة المرتبطة به، وذلك من خلال الآثار الايجابية للسياسات التنموية التي تؤدي زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي، إحداث تغيرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي الاندماج القطاعي الداخلي وتصحيح الاختلالات الهيكلية.

لذلك سوف نقوم في هذا الفصل بالتطرق للأسس النظرية لكل من الاستثمار العام والنمو الاقتصادي من خلال دراسة المحاور التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار.

المبحث الثاني: دراسة نظرية للنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار العام والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار.

يعد الاستثمار من أهم وأبرز عوامل تقدم النشاط الاقتصادي ورقيه عبر الزمن، فهو يشكل حجر الأساس لتحقيق النمو الاقتصادي والعامل المحدد لوجود المؤسسات الاقتصادية واستمراريتها.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار، أهميته وخصائصه.

يلعب الاستثمار دورا هاما في اقتصاديات الدول، فهو يشكل النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي لما له من دور قيادي فيه وفي تطور المجتمعات.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار.

يختلف تعريف الاستثمار باختلاف الزاوية المنظور منها، وهذا ما يظهر من خلال التعاريف التالية:

- الاستثمار هو: التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة زمنية قصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة مقابل تحمل عنصر المخاطرة.[1]
- الاستثمار هو: توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية وتحقيق أرباح.[2]
- الاستثمار هو: التضحية بمنفعة حالية يمكن تحقيقها من إشباع استهلاكي حالي من اجل الحصول على منفعة مستقبلية يمكن الحصول عليها من استهلاك مستقبلي اكبر.[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار هو: توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية بهدف زيادة الطاقة الإنتاجية والدخل الوطني الإجمالي.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار.

للاستثمار أهمية بالغة ودور كبير في تحريك النشاط الاقتصادي، وذلك راجع لأبعاده الاقتصادية والاستراتيجية على المدى الطويل، ويمكن تحديد أهميته من خلال النقاط التالية:[4]

- تحريك التنمية والنمو الاقتصادي في البلدان والارتقاء باقتصاديات الدول.

---

[1] مطر محمد، 2006، إدارة الاستثمارات: الإطار النظري والتطبيقات العملية ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط4، ص 20.

[2] الجوهري محمد، 2009، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية، ص22.

[3] الطيلوني جهاد فراس، 2011، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص17.

[4] شقيري نوري موسى وآخرون،2012، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص20.

- رفع الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلي زيادة الدخل القومي، ارتفاع متوسط نصيب الفرد وتحسين مستوى المعيشة.
- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين.
- تقليل نسبة البطالة من خلال توفير فرص العمل.
- إنتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين وتصدير الفائض منها للخارج، مما يوفر العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.
- يعد الاستثمار عاملا رئيسيا لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي من خلال مساهمته في رفع مستوى المعيشة في العديد من الدول.

الفرع الثالث: خصائص الاستثمار.

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص والمتمثلة فيما يلي:

- تكاليف الاستثمار: تشتمل تكاليف الاستثمار علي عدة عناصر نذكر منها:

- التكاليف الابتدائية: وهي تلك التكاليف أو النفقات اللازمة والضرورية لإقامة مشروع ما، أي أنها تلك التكاليف التي تنفق منذ لحظة ظهور فكرة المشروع وتقديمه للدراسة حتى انجازه.
- تكاليف التشغيل: هي عبارة عن النفقات والتكاليف اللازمة لتشغيل الاستثمار والاستفادة منه.
- التدفقات النقدية: هي الإيرادات الصافية التي يدرها المشروع.[1]

- مدة حياة الاستثمار: هي المدة المقدرة لبقاء الاستثمار منتجا، وتحدد بناءا على مدة الحياة المادية لمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتج، وبالتالي على العمر الاقتصادي للمشروع.
- القيمة المتبقية: تحدد عند نهاية مدة حياة المتوقعة للاستثمار، وهي تمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، وتعتبر إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة يضاف إلي تدفقات الدخل لأخر سنة للاستغلال.[2]

المطلب الثاني : أهداف الاستثمار.

للاستثمار عدة أهداف نلخصها فيما يلي:

الفرع الأول: الأهداف الاقتصادية.

تتمثل الأهداف الاقتصادية للاستثمار فيما يلي:[3]

---

[1] كنفوس محمد وحيولة إيمان، 2005 ، تحويل الاستثمارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير إدارة الأعمال، جامعة سعد دحلب، الجزائر، ص 08.

[2] منصوري الزين، 2013، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 21.

[3] آدم مهدي احمد، 1999، الدليل لدراسة الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، مصر، ص 7.

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي لتحقيق دخول مناسبة لعوامل الإنتاج فضلا عن زيادة الدخل القومي.
- زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عوامل الإنتاج وإيجاد فرص لتوظيفها بالشكل الذي يقضي على البطالة في كافة صورها وأشكالها.
- تعظيم الربح باعتباره الهدف الذي يسعى المشروع لتحقيقه كعائد على رأس المال المستثمر ولزيادته.
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج خاصة المواد الخام والطاقة باستخدام الطرق التشغيلية والتكنولوجية المتقدمة.
- تطوير القطاع الصناعي لتوفير الخدمات المحلية والسلع الوسيطة المنتجة محليا لزيادة قيمتها المضافة وبالتالي زيادة العائد والمردود الاقتصادي.
- تقوية بنيان الاقتصاد الوطني بالشكل الذي يعمل على تصحيح اختلالاته الهيكلية، وإعادة توزيع مشاركة القطاعات الإنتاجية المختلفة.
- توفير ما تحتاجه الصناعات وأوجه النشاط الاقتصادي الحالية من مستلزمات الإنتاج والمعدات والآلات الخاصة بها.

الفرع الثاني: الأهداف التكنولوجية.

تتمثل الأهداف التكنولوجية للاستثمار فيما يلي:[1]

- تطوير التكنولوجيا وأساليب الإنتاج المحلية لإقامة صناعة قادرة على الوفاء باحتياجات الدولة والأفراد.
- تطوير واستيعاب التكنولوجيا وأساليب الإنتاج التي تم استيرادها من الخارج لتصبح مناسبة للظروف المحلية.
- المساعدة على مواكبة التقدم التكنولوجي السائد، بتقديم النموذج الأمثل الذي يتم الأخذ به من جانب المشروعات المماثلة والمنافسة.
- اختيار الأنماط والأساليب التكنولوجية الجديدة المناسبة لاحتياجات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بالدولة.

[1] لعبيني عمر، 2006، إشكالية الاستثمار في الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 44.

الفرع الثالث: الأهداف الاجتماعية.

تتمثل الأهداف الاجتماعية للاستثمار فيما يلي :[1]

- تطوير هيكل ونسق العادات والتقاليد بالشكل الذي يتوافق مع احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
- تحقيق التنمية الاجتماعية المتوازنة بين مختلف مناطق الدول عن طريق استخدام المشروع الاستثماري كأداة للإسراع في التنمية.
- القضاء على كافة أشكال البطالة وبؤر الفساد الاجتماعي الذي يترتب عن البطالة.
- تحقيق العدالة في توزيع الثروة وناتج تشغيل هذه الثروة على أصحاب عوامل الإنتاج.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي بتوفير احتياجات المجتمع من السلع والخدمات الضرورية.
- إرساء روح التعاون والعمل كفريق متكامل وبعث علاقات متطورة بين العاملين في المشروع الاستثماري.

الفرع الرابع: الأهداف السياسية.

يمكن إيجاز الأهداف السياسية للاستثمار فيما يلي :[2]

- زيادة القدرات التفاوضية للدولة مع الدول الأخرى والمنظمات.
- إيجاد قاعدة اقتصادية تعمل على تعميق وتعزيز الاستقلال الوطني بمضمونه الاقتصادي.
- تحسين أداء النظام السياسي بشكل قوي من خلال توفير أساس اقتصادي قوي يرفع من مكانة الدولة سياسيا في المجتمع الدولي.
- تغيير سلوك البشر ونمط انتظامهم في كيانات ومنظمات ومشروعات تجعل منهم قوة فاعلة في المجتمع.
- زيادة القدرات الدفاعية والحربية للدول سواء للاستخدام العسكري أو الاستخدام السلمي.

المطلب الثالث: محددات الاستثمار وأنواعه.

تتمثل محددات الاستثمار وأنواعه فيما يلي :

[1] لعبني عمر،2006 ، ص 56.

[2] منصوري الزين،2013 ، ص 24.

الفرع الأول: محددات الاستثمار.

للاستثمار محددات عديدة نذكر منها: [1]

- **سعر الفائدة:** تتحقق الكثير من المشاريع الاستثمارية عن طريق الاقتراض ويعبر سعر الفائدة عن القروض الممنوحة للمستثمرين عن نفقة اقتراض النقود، ولذلك فانه يمكن أن نتوقع مقدار الاستثمار الذي يكون مربحا في حالة الإقدام عليه من جانب المستثمرين والذي يتناسب عكسيا مع سعر الفائدة.

- **التوقعات:** الواقع أن رجل الأعمال الناجح يبذل قصار جهده للتنبؤ حول مدى توسع السوق في المستقبل المنظور وهذه التوقعات العلمية والمدروسة تسمح بتفادي الخطأ في التقدير والتوقع.

- **مستوى الأرباح** : إن خطط الاستثمار الرامية إلى تكوين رأس المال الثابت في المعدات الرأسمالية تتجاوب مع مستوى الطلب على السلع بدرجة أكبر من تجاوبها مع سعر الفائدة، بمعنى أخر أنه عندما يكون الدخل القومي مرتفعا والطلب على السلع الاستهلاكية مرتفعا تبعا لذلك يميل رجال الأعمال إلى إنفاق قدر كبير من أصولهم النقدية على الاستثمار، والعكس كذلك في حالة انخفاض الدخل القومي وانخفاض تبعا لذلك الطلب على السلع الاستهلاكية فإن رجل الأعمال يعزف عن الإنفاق على الاستثمار.

- **معدل التغير في الدخل (حجم الناتج):** إن الاستثمار هو دالة في حجم الناتج ويعتبر المحدد الرئيسي له، لذلك تتزامن التغيرات في الاستثمار الكلي مع التغيرات في الناتج؛ أي أن الاستثمار لا يتأثر بمستوى الدخل القومي، بقدر ما يتأثر بمعدل التغير فيه، فعندما يرتفع مستوى الدخل القومي يكون من الضروري الإقدام على الاستثمار من أجل زيادة الطاقة اللازمة للإنتاج، وذلك راجع إلى أن ارتفاع مستوى الدخل القومي (التغير في الدخل بالزيادة) يتضمن زيادة رقم المبيعات نتيجة ارتفاع الطلب على سلع الاستهلاك، الأمر الذي يقتضي زيادة إنتاج هذه السلع لمقابلة الزيادة في الطلب عليها، والتي تتطلب بدورها زيادة الطاقة الإنتاجية (الاستثمار) بطبيعة الحال.

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار.

للاستثمار العديد من التصنيفات نظرا لاختلاف أهدافه وأهميته، من بين هذه التصنيفات نذكر مايلي: [2]

1. من حيث المدة الزمنية:

تصنف الاستثمارات من حيث المدة الزمنية إلى ثلاثة أنواع، وهي:

[1] منصوري الزين ،2013، ص 25 – 27.

[2] منصوري الزين، 2013، ص 22 – 23.

- الاستثمارات القصيرة الأجل: وهي الاستثمارات التي تقل مدتها عن سنتين وتكون نتائجها في نهاية الدورة كونها تتعلق بالدورة الاستغلالية.
- الاستثمارات المتوسطة الأجل: هي الاستثمارات التي تقل مدة انجازها عن خمس سنوات وتزيد عن سنتين.
- الاستثمارات الطويلة الأجل: تؤثر هذه الاستثمارات بشكل كبير على المؤسسة بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة، وهي تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتفوق مدة انجازها خمس سنوات.

2. من حيث الأهمية:

تصنف الاستثمارات من حيث الأهمية إلى عدة أنواع، وهي:

- استثمارات التجديد: وتتمثل في التجديدات التي تقوم بها المؤسسة بشراء الآلات والمعدات وجل وسائل الإنتاج، بغرض استبدال المعدات القديمة حتى تتمكن من مسايرة التقدم التكنولوجي وتحسين النوعية وزيادة الأرباح وتحقيق هدفها الأساسي المتمثل في الحفاظ على قدرتها التنافسية.
- الاستثمارات التوسعية: هي الاستثمارات التي يتمثل هدفها الأساسي في زيادة الطاقات الإنتاجية لتطوير عمليات الإنتاج والتوزيع بالنسبة للمؤسسة لتحسين مكانتها في السوق، وهي تقوم بتسويق منتجات وابتكارات جديدة ومتميزة لفرض نفسها على المنتجين الآخرين، وهذا ما يسمى بالاستثمارات الهجومية، أما الاستثمارات الدفاعية فهي تسعى من خلالها إلى الحفاظ على نفس الوتيرة على الأقل.
- الاستثمارات المنتجة: وهي استثمارات تنقسم على أساس معيار تكلفتها فكلما كانت الزيادة في إنتاج المؤسسة مع تحسين النوعية وبأقل التكاليف الممكنة سميت هذه الاستثمارات بالاستثمارات المنتجة، في حالة العكس فهي استثمارات غير منتجة.
- الاستثمارات التعويضية: هي الاستثمارات التي يتمثل هدفها في الحفاظ على رأس المال على حاله وتعويض ما استهلك منه بأموال واهتلاكات، أما الصافية منها فتهدف إلى رفع رأس مال المؤسسة الجديدة بحسب الطلب والظروف.
- الاستثمارات الإجبارية: وتكون إما اقتصادية أو اجتماعية، فالاجتماعية هي التي تهدف من خلالها الدولة إلى تطوير البنية الاجتماعية للفرد، وذلك بتوفير المرافق العمومية الضرورية، أما الاقتصادية فغرضها تلبية الحاجيات المختلفة للأفراد من السلع والخدمات مع تحسين هذه الخبرة كما ونوعا.
- استثمارات الرفاهية: لهذا النوع من الاستثمارات نتائج غير مباشرة، فهي تقوم بتحسين القدرة الشرائية للمؤسسة، وبالتالي إعطاء صورة حسنة عنها لدى المتعاملين معها والمستهلكين لمنتجاتها.

3. الاستثمارات حسب طبيعتها:

وتنقسم إلى نوعين هما:

- الاستثمارات الحقيقية: وهي مجموعة من الاستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح أو شراء وتملك الأصول الرأسمالية كالاستثمار في الأراضي، المصانع، الشركات الإنتاجية ومشاريع البنى التحتية، يؤدي هذا النوع من الاستثمارات إلى زيادة حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين وتراكم رأس المال الثابت الوطني، وهي تتميز بعدة خصائص منها: [1]

- علاقتها بالطبيعة والبيئة التي تتواجد بها من خلال كيانها الملموس أي لها قيمة حقيقية.
- تتمتع بانخفاض درجة المخاطرة إلا أن درجة سيولتها منخفضة.
- تتحمل نفقات التأمين، النقل، التخزين والصيانة.

- الاستثمارات المالية: هي تلك الاستثمارات المتعلقة بالأوراق المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالي (الأسهم والسندات) والأوراق المالية الأخرى التي يتم اقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها للحصول على إرباح إضافية.

4. الاستثمارات من حيث الموطن:

وتنقسم إلى قسمين:[2]

- الاستثمارات المحلية: وهي تلك الاستثمارات التي تكون داخل السوق المحلي في البلد المعني أي داخل الحدود الإقليمية للدولة محل الدراسة.

- الاستثمارات الخارجية (الأجنبية): ويقصد بها استخدام الأموال الفائضة في الأدوات الاستثمارية والفرص المتاحة في الأسواق الأجنبية؛ أي الاستثمار خارج الحدود الإقليمية لدولة المستثمر، سواء كانت هذه الاستثمارات فردية أم جماعية أو بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وتتمثل أهم محددات هذا النوع من الاستثمار فيما يلي :

- الاستقرار السياسي.
- حجم السوق.
- عدد السكان والدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي ودخل الفرد.
- توفر البنية التحتية والهياكل الأساسية في اقتصاد البلد.

[1] منصوري الزين، 2013، ص 23.

[2] دريد كمال شبيب، 2009، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 50.

5. من حيث الصيغة القانونية:

يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع، وهي:[1]

- الاستثمارات الخاصة: يتميز هذا النوع من الاستثمارات بطابع الربح الذي يتوقعه أصحابها من وراء عملية الاستثمار، وهي تنجز من طرف الإفراد والمؤسسات الخاصة.

- الاستثمارات المختلطة: وتتحقق هذه الاستثمارات بدمج القطاع العام والخاص لإقامة المشاريع الكبيرة التي تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولها الأهمية القصوى في إنعاش الاقتصاد الوطني، حيث تلجأ الحكومات إلى رؤوس الأموال الخاصة المحلية أو الأجنبية لعدم قدرتها على تحقيق هذه المشاريع برأسمالها الخاص.

- الاستثمارات العامة: وهي تلك الاستثمارات التي تقوم بها الدولة من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمصلحة العامة مثل الاستثمارات المخصصة لحماية البيئة، وللاستثمارات العامة أهمية كبيرة وأهداف تسعى لتحقيقها والمتمثلة فيما يلي:

- **أهمية الاستثمار العام:** تتمثل أهمية الاستثمار العام فيما يلي: [2]
  - تحريك وتطوير اقتصاد البلد من خلال تنشيط الحركات الإنتاجية، البنيوية والتنموية.
  - المساهمة في الحد من العجز في ميزان المدفوعات.
  - حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بتوفير فرص العمل للراغبين والتقليل من نسبة البطالة.
  - التخفيض من الآثار المترتبة عن ظاهرة التضخم.
- **أهداف الاستثمار العام:** تتمثل الأهداف المتوخاة من القيام بهذا النوع من الاستثمار فيما يلي:
  - تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد القومي والمصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة.
  - تحقيق الربح وذلك لضمان الاستمرار والبقاء.
  - تحقيق النمو الاقتصادي.

من خلال ما تم التطرق إليه يتضح أن الاستثمار يلعب دورا هاما في نماذج النمو الاقتصادي باعتباره المكون الجوهري في الطلب الكلي، وعليه فان حدوث أي تقلبات في مستوى الاستثمار يؤثر في على النمو الاقتصادي الذي سوف نتطرق إليه في المبحث الموالي.

[1] منصوري الزين، 2013، ص21.

[2] بلوط حسن إبراهيم، 2008، إدارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر، ص 15 – 16.

المبحث الثاني: دراسة نظرية للنمو الاقتصادي.

يعتبر النمو الاقتصادي المرآة العاكسة للنشاط الاقتصادي ودرجة تطوره، لذلك أصبح من أهم المواضيع الاقتصادية خاصة بعد انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه.

يعد النمو الاقتصادي أحد المقاييس الهامة الأكثر انتشارا واستعمالا لتقييم الأداء التنموي.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.

من أهم تعاريف النمو الاقتصادي نذكر ما يلي:

- النمو الاقتصادي هو: الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى، وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلالها.[1]
- النمو الاقتصادي هو: التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي.[2]
- النمو الاقتصادي هو: عملية التوسع في الإنتاج خلال فترة زمنية معينة مقارنة بفترة زمنية تسبقها في الأجلين القصير والمتوسط.[3]
- النمو الاقتصادي هو: معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة.[4]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو : عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه، وذلك عن طريق رفع الطاقة الإنتاجية لجميع القطاعات الاقتصادية.

هذا، وتجدر الإشارة إلى وجود فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية التي تعرف كما يلي:

التنمية الاقتصادية هي: مجموعة من الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمدة والموجهة لتغيير بنية وهيكل الاقتصاد القومي، والهادفة إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال

---

[1] وعيل الميلود، 2013، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 8.

[2] بودخدخ كريم، 2010، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 67.

[3] Eric. B, 2004, Dynamique économique: croissance – crises – cycles, Gualinoediteur, France, p 30.

[4] إسماعيل عبد الرحمان وحزبي محمد موسى عريقات، 2007، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 373.

فترة زمنية تستفيد منه الغالبية العظمى من أفراد المجتمع .[1]

وعليه يمكن توضيح الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي كما يتضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
– النمو الاقتصادي ينحصر في نمو الدخل الحقيقي أو الناتج القومي الصافي و يحدث بنمو وتطور بعض المؤشرات الاقتصادية. – النمو الاقتصادي ينحصر تأثيره في الجانب الاقتصادي أو في قطاع معين.	– التنمية الاقتصادية تعني إحداث تغيرات جذرية في كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية و الثقافية. – التنمية الاقتصادية تعني إحداث تغيرات جذرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو فيها بشكل أسرع من معدلات نموها الطبيعي.

المصدر: الوادي محمود حسين والعساف أحمد عارف ،2009، ص 301.

من خلال الجدول يتضح أن مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع واشمل من مفهوم النمو الاقتصادي الذي يمثل عنصرا من عناصرها.

الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي.

تتمثل خصائص النمو الاقتصادي فيما يلي :[2]

- المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني.
- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.
- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي.
- المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والأيديولوجي.
- الإمداد الاقتصادي الدولي.
- الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي.

[1] الوادي محمود حسين والعساف أحمد عارف ،2009، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص 302.

[2] تودارو ميشيل ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، 2006، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، السعودية، ص 174.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

لقد حظي مفهوم النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، فلقد تطرق إليه العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات زمنية مختلفة، مما جعل مفهوم النمو الاقتصادي يتغير عبر مراحل تطور الفكر الاقتصادي، فكل نظرية من النظريات نظريات الموضوعة تعكس ظروف الحقبة الاقتصادية السائدة.

الفرع الأول: نظرية النمو الكلاسيكية .

يعتبر الكلاسيك مؤسسي الاقتصاد السياسي وهم يعتبرون أن النمو الاقتصادي هو نتاج عملية التراكم الرأسمالي، كونهم يبنون فكرة التنمية على الرأسمالية الحرة، وذلك ما يظهر من خلال أفكار أهم مفكري المدرسة الكلاسيكية.

1. أدم سميث:

يرى ادم سميث انه عندما يتحقق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجددا ذاتيا، ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانة نتيجة ما ينتج عنه من ارتفاع في الدخول، والذي يترتب عنه توسع حجم السوق فضلا عن ارتفاع الادخار والاستثمار، وهو ما يمهد الطريق لتقسيم أكبر للعمل وكذلك لنمو الدخل، كما ينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث أن تراكم الرأسمالي الذي أصبح ممكننا عن طريق التقسيم السابق للعمل والتخصص يأخذ صورة سلع ومعدات أفضل.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن أدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو، نظرا لوجود قيود تحد من هذه العملية وذلك عندما يتم الاستخدام الكامل للأرض والموارد الطبيعية.[1]

2. ديفيد ريكاردو:

يعتبر ريكاردو أن القطاع الفلاحي أهم نشاط اقتصادي، لأنه يعتبر هذا القطاع بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان لتكون بذلك الأرض هي أساس النمو الاقتصادي، ليهتم بعد ذلك ريكاردو بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة ومن هذا المنطلق بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عملية الإنتاج لتفادي تناقص الغلة.

وقد قسم ريكاردو المجتمع إلى ثلاث طبقات هي:

[1] وعيل الميلود، 2013 – 2014، ص17 .

- الرأسماليون: وهم الذين يقومون بالإنتاج في ورشاتهم، فهم يلعبون الدور الرئيسي والأساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة.
- العمال: أعمالهم مرتبطة بوجود الرأسمالي الذي يوفر لهم الآلات والعتاد للقيام بعملية الإنتاج.
- الإقطاعيون: وهم مالكو الأرض يحتلون أهمية كبيرة خاصة في المجال الزراعي كونهم يمتلكون الأرض التي تمثل العنصر الأساسي للعمل الفلاحي.

وبتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات يكون ريكاردو قد قسم الدخل الوطني إلى ثلاثة أقسام هي:

- أرباح الرأسماليون.
- أجور العمال.
- ريوع الإقطاعيون.

وبما أن الأرباح هي أعظم هذه الدخول، فان الرأسماليون يقدمون أعظم عمل للعملية الإنتاجية وللمجتمع، وذلك بإعادة استخدام هذه الأرباح في المجال الإنتاجي مما يتسبب في زيادة رأس المال وحجم الاستثمار.[1]

3. روبرت مالتوس:

إن الأفكار والأطروحات التي جاء بها مالتوس ركزت على جانبين هما نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب الفعال بالنسبة للتنمية، ويعتبر مالتوس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فهو يرى أن الطلب الفعال إن ينمو بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الربحية لكن ليس هناك ما يضمن ذلك.

وبخصوص نظرية مالتوس في السكان فإنه ذكر بأن السكان ينمون بمتوالية هندسية فيما يزيد الغذاء بمتوالية عددية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بمعدل يتجاوز زيادة الغذاء، ويؤكد مالتوس على أن نمو السكان يحبط مساعي النمو الاقتصادي وأن نمو الموارد في هذه الحالة يساهم في زيادة السكان وليس في زيادة رأس المال.

إن التحليلات والاستنتاجات التي جاء بها مالتوس تظهر نظرته المتشائمة والتي لم تتحقق على المستوى العالمي بسبب ظهور الوسائل الحديثة للإنتاج، حيث ازداد الإنتاج بمعدلات أعلى مما توقع مالتوس وأعلى من معدلات نمو السكان وذلك نتيجة التقدم التكنولوجي.[2]

[1] وعيل الميلود، 2013 -2014 ، ص 18 .

[2] القريشي مدحت، 2007، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، الأردن، ص 59 - 60.

الفرع الثاني: النظرية الكلاسيكية الحديثة.

ظهرت النظرية الكلاسيكية الحديثة لتفسير النمو الاقتصادي في منتصف الخمسينات على يد الاقتصادي روبرت سولن الذي حاول معالجة مشكلة ضمان استمرار تحقيق النمو الاقتصادي، فبعدما انتهى تحليل النموذج النيوكلاسيكي للنمو بفرض أن رأس المال هو العنصر الوحيد الذي يستجيب للعوامل الاقتصادية وأن عنصر العمل يتحدد خارجيا بالنمو السكاني وقابلية إحلال عناصر الإنتاج وغياب التغير التكنولوجي، وبالتالي زيادة الناتج القومي لمرة واحدة، ويعزي ذلك إلى التناقص في الإنتاجية الحدية لمدخلات الإنتاج، بحيث لا يتحقق النمو القابل للبقاء والاستمرار إلا من خلال التغير التكنولوجي المتغير المستقل عن معدلات نمو مدخلات الإنتاج، وعليه فإن إدخال التغير التكنولوجي كعنصر ثالث في دالة الإنتاج أدخلها في طور الديناميكية.

إلا أن التحليل النيوكلاسيكي رغم أهميته فإن النقاد بينوا أن النتائج المتوصل إليها في الفترة التي ظهر فيها النموذج مخالفة للواقع، حيث تبين في الحقيقة عدم حساسية معدل النمو نصيب الفرد من الناتج القومي للمؤشرات الرئيسية كالتغير التكنولوجي، تراكم رأس المال ومعدل النمو السكاني.[1]

الفرع الثالث: النظرية الكنزية للنمو الاقتصادي.

لقد انتقد كينز النظرية الكلاسيكية وأكد بأن مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند أي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام الكامل، فمستوى الاستخدام عند كينز يتحدد من خلال الطلب الكلي، فالمشكلات التي يمر بها النظام الرأسمالي لا تكمن في العرض من جانب السلع والخدمات بل تكمن في جانب الطلب الفعال، واعتبر كينز أن انخفاض الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية، وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة وأن الادخار هو دالة للدخل، كما أكد بأن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم وركز اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من اهتمامه بالنمو. [2]

الفرع الرابع : نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي.

يعتبر "شومبيتر" من أبرز الكتاب في موضوع النمو الاقتصادي، وهو يرى أن اتجاه النمو ليس مستمر بل يصل سريعا إلى حدوده عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية، ويرجع ذلك لسببين هما:

- توسع الائتمان حتى يصل إلى حدوده.

[1] بغداوي عيلة، 2007، أثر الاستثمار في التعليم على النمو الإنتاجي في الجزائر ، دراسة قياسية لحالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر، ص 17.

[2] القريشي مدحت، 2007 ، ص 73.

- حدوث فائض في العرض نتيجة زيادة الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، الأمر الذي يزيد من خطر الابتكار.

ويربط شومبيتر بين ثلاثة عناصر تتضمنها عملية النمو وهي الابتكار، الائتمان المصرفي والمنظم الذي يعتبره أساس الابتكار وأهم عنصر من عناصر النمو الاقتصادي .

من بين الانتقادات التي وجهت إلى شومبيتر احتمال زوال النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي نتيجة لزوال مهمة المنظمين، حيث يفضل هذا الأخير الوقوف أمام العقبات التي تعيق التطور الاقتصادي، لأن الظلم الاجتماعي مصاحب للنظام الرأسمالي وهذا ما يؤدي لزواله[1].

المطلب الثالث: عناصر النمو الاقتصادي ومحدداته.

تتمثل عناصر النمو الاقتصادي ومحدداته فيما يلي:

الفرع الأول: عناصر النمو الاقتصادي.

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ثلاثة عناصر أساسية، وهي:[2]

1. تراكم رأس المال:

يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.

2. النمو السكاني (العمل):

يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زياد قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج من جهة، وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحقيق الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أنه لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل.

3. التقدم التكنولوجي:

يعرف التقدم التكنولوجي على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من أجل زيادة مستوى المعيشة.

[1] وعيل الميلود، 2013-2014 ص 19.

[2] إسماعيل عبد الرحمان وحزبي محمد موسى عريقات، 2007، ص 374.

الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي.

تتمثل محددات النمو الاقتصادي فيما يلي:

1. الانفتاح التجاري:

اختلفت أراء الاقتصاديين حول أثار التجارة الخارجية وانفتاح اقتصاديات الدول عليها وبالمقابل اختلفت أيضا تطبيقاتها في الدول بين مؤيد ومعارض، إلا أن موجة العولمة الاقتصادية والتغيرات الاقتصادية العالمية أجبرت معظم الدول على الاتجاه إلى الاندماج في جسم الاقتصاد العالمي من خلال انفتاح اقتصادياتها على العالم الخارجي، وقد شجعت منظمات دولية عديدة هذا الاتجاه وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، وازدادت أهمية التجارة الخارجية مؤخرا حتى أصبحت عاملا رئيسيا في رسم الاستراتجيات الاقتصادية للدول وعلى وجه الخصوص النامية منها، إذ ترتبط السياسات التنموية لهذه الدول بالتجارة الخارجية باعتبار أن الصادرات تشكل عاملا إضافيا يسمح بتوفير إيرادات للدول كما أن الواردات تساهم بدورها في توفير متطلبات النمو الاقتصادي.

ومن بين أبرز القنوات التي تربط بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ما يلي: [1]

- إن التوسع في الصادرات يساهم في تمكين الدولة من التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة نسبية مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة والى زيادة معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي .
- إن سياسة التوسع في الصادرات تساعد في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول التي تعرف عجزا في ميزان مدفوعاتها وميزانها التجاري.
- إن سياسة التوسع في الصادرات تساهم في زيادة شدة المنافسة بين المنتجين المحليين والمنتجين الأجانب، مما يؤدي إلى زيادة الاكتشافات الوطنية وإلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- إن المدخرات المحلية التي تملكها الدول النامية لا تصلح لمواجهة الحاجات الاستثمارية، إذ تحتاج عملية التنمية إلى معدات وآلات ومستلزمات الإنتاج التي لا يتم إنتاجها في الغالب داخل الدول النامية ومن ثم فلابد من تحويل هذه المدخرات عن طريق التجارة الخارجية للسماح بمبادلتها بالسلع الاستثمارية اللازمة لعملية التراكم.

[1] عوض الله حسين زينب،2004، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 11.

2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

زاد الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره المختلفة وعلى وجه التحديد أثره على النمو الاقتصادي لمختلف الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة، ويرتبط النمو الاقتصادي بالاستثمار الأجنبي المباشر من أوجه عدة وعلى مستويات مختلفة، ويمكن تحليل هذا الارتباط من خلال المدخل الجزئي أو الوحدوي (المؤسسات) والمدخل الكلي مستوى (اقتصاد الدولة ككل).

أ. المدخل الجزئي أو الوحدوي:

يتحقق الأثر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدول المضيفة إذا صاحبتها آثار خارجية موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال في هذه الدول.[1]

ب. المدخل الكلي:

إن التحليل الاقتصادي الكلي يربط بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر من عدة وجهات أهمها أن اعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من الاستثمار الإجمالي الذي ينظر إليه على أنه أحد مكونات عبارة الناتج المحلي الإجمالي، فحسب طريقة الإنفاق الذي تعبر تغيراته النسبية من سنة إلى أخرى عن النمو الاقتصادي لدولة ما، وعليه فإن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى زيادة الاستثمار الكلي وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

كما ينظر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر تمويل للتنمية عموما ومن ثم للنمو الاقتصادي خصوصا، فالحاجة لرؤوس الأموال الأجنبية لتمويل التنمية تجد مبررها الموضوعي فيما يطلق عليه بوجود فجوة الموارد المحلية، وهي الفجوة القائمة بين معدلات الادخار المحلي الذي يحقق في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة وبين معدلات الاستثمار المطلوب تحقيقه للوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المستهدف، فعندما يحدد المجتمع معدلا للنمو الاقتصادي فإن تحقيقه يتطلب الوصول بمعدل الاستثمار إلى حد معين ، فإذا لم تكف موارد المتجمع المتاحة داخليا (المدخرات المحلية) لتمويل الاستثمارات المطلوبة فإن الاقتصاد الوطني يعجز عن الوصول إلى معدل النمو الاقتصادي المستهدف.

[1] الشريحي مجدي، 2005، أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الملتقى العلمي الثاني حول إشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة الجزائر 3، 2005، ص 257.

3. الرأس مال البشري:

هناك العديد من النظريات والنماذج الاقتصادية الحديثة للنمو الاقتصادي بصفة خاصة قائمة على أساس الأثر الكبير للرأسمال البشري في بنائه واستدامته كما ونوعا، ويمكن النظر إلى العلاقة بين الرأسمال البشري والنمو الاقتصادي من خلال العناصر الآتية:[1]

- تعد الإنتاجية حاليا المقياس الحقيقي لتقدم الدول أو تخلفها.
- تتأثر إنتاجية الفرد بمقدار التعليم الذي حصل عليه ونوعيته.
- تقدم أي دولة في عصر ثورة المعلومات وعالمية المعرفة يتوقف على قيمة المعارف.
- قيمة أي منتج اليوم تتحدد بقيمة مكون المعرفة في هذا المنتج.

4. الحكم الراشد:

من أهم أسباب ارتفاع مستويات التنمية بمختلف جوانبها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية وحتى
السياسية في الدول المتقدمة الظروف السياسية الدافعة إلى الاستقرار والحاكمة الجيدة، الأمر الذي دفع إلى إعطاء اهتمام كبير على المستوى الرسمي والشعبي والمنظمات الدولية لموضوع الحكم الراشد والفساد ،فالأمم المتحدة أشارت في العديد من تقاريرها السنوية حول التنمية إلى إشكالية إرساء الحكم الراشد والقضاء على الفساد في مختلف دول العالم وخاصة النامية لأنه يقوض جهود التنمية، كما أن هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى الأثر المباشر والمعنوي بين مستويات الحكامة الجيدة والنمو الاقتصادي. [2]

المطلب الرابع: شروط تحقيق النمو الاقتصادي وعوائقه.

تتمثل أهم شروط النمو الاقتصادي وأهم العراقيل التي تحول دون تحقيقه فيما يلي:

الفرع الأول: شروط تحقيق النمو الاقتصادي.

لتحقيق النمو الاقتصادي يجب توفر شرطان أساسيان هما: [3]

[1] الربيعي سعيد بن حمد، 2008، التعليم العالي في عصر المعرفة، دار الشرق، الأردن، ص 169.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2008، الفساد والتنمية، نيويورك، ص 19.

[3] كيداني سيد حمد،2012 – 2013، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بالقايد، الجزائر، ص 20 –21.

1. النمو السكاني:

يؤدي ارتفاع عدد السكان إلى زيادة الطاقة الإنتاجية والقوة الشرائية للمجتمع، كما يكون السكان طبقات جديدة من القوى العاملة التي يتم استغلالها في مختلف القطاعات عن طريق سياسة التوظيف الملائمة لامتصاص البطالة.

2. التقدم التكنولوجي:

إن التقدم التكنولوجي يعتبر أهم عنصر للنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، والذي يمكن أن يؤدي إلى خلق تكنولوجيا جديدة موفرة للعمل أو لرأس المال مع الحفاظ على مدخلاتها من عناصر أخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي.

الفرع الثاني: معوقات النمو الاقتصادي.

هناك عدة عقبات وعوائق تحول دون الوصول إلى تحقيق نمو اقتصادي كامل من بينها:[1]

1. العوائق الاقتصادية:

يرى بعض الاقتصاديين أن أهم العوائق الاقتصادية تتمثل في:

- حلقة الفقر المفرغة: تعمل الحلقة المفرغة للفقر على إبقاء مستوى منخفض للتنمية والنمو، وبالتالي تعمل على إبقاء الفقير فقيرا.

- محدودية السوق: إذا كانت الدول تريد تحقيق معدلات نمو مرتفعة يجب أن تبحث عن أسواق جديدة لتسويق منتجاتها.

الازدواجية الاقتصادية: تشير الازدواجية بشكل عام إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني، والتي تنعكس في الفروقات في مستوى التكنولوجيا فيما بين القطاعات والأقاليم

2. العوائق الاجتماعية:

إن منظومة القيم في المجتمع وهيكله يقودانه إلى أنظمة سياسية معينة إما أن تعيق أو تشجع النمو الاقتصادي، ولذلك فإن لهذه القيم أثر مباشر على النمو، من بين هذه العوائق الاجتماعية نذكر ما يلي:

- التنظيم: المنظم هو الشخص الذي يستخدم الاكتشافات الفنية أو الطريقة الجديدة للإدارة ويطبقها في مصنعه أو عمله، وبطبيعة الحال هناك العديد من البلدان التي تفتقر إلى المنظم الريادي لافتقارها للتكنولوجيا وشح المهارات، الأمر الذي يشكل عقبة أمام النمو الاقتصادي.

[1] القريشي مدحت، 2007 ، ص 153 – 156.

- دوافع التنمية: إن توفر الدوافع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية والنمو لأنها تمثل السبيل للوصول إلى تحقيق الأهداف.

المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار العام والنمو الاقتصادي.

توجد علاقة بين الاستثمار العام والنمو الاقتصادي تضمنت كل من النظرية الكينزية ونظرية النمو غير المتوازن شرحا لها.

المطلب الأول: دور الاستثمارات العامة بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن.

إن حجم البرامج الاستثمارية العامة لمشاريع البنية الاساسية والخدمات العامة المرتبطة بها تتطلب التأكد من وجود إطار علمي لتخصيصها يضبط مدخلاتها ومخرجاتها ويحدد أثارها التكاملية وارتباطاتها القطاعية الأمامية والخلفية.

الفرع الأول: دور الاستثمارات العامة في النظرية الكينزية.

سوف نتعرض للمساهمات التحليلية العامة للنظرية الكينزية فيما يتعلق بالدور الأساسي لحجم الطلب الكلي الفعال والدور الهام للدولة من خلال أدوات السياسات المالية والنقدية.

1. النظرية الكينزية وأهمية الطلب الكلي الفعال ودور الدولة التدخلي:[1]

لقد انطلق كينز في بناء نظريته من نقائص النظرية الكلاسيكية التي تقوم على الدور الفعال للسوق في تحقيق التوازن التلقائي وحيادية الدولة وحالة التوظيف الكامل باعتبارها وضعا عاديا للاقتصاد الوطني، وقانون "ساي" للأسواق الذي يؤكد على أن العرض يخلق الطلب المساوي له، ولقد أكد كينز بأن الطلب الكلي الفعال هو الذي يحدد حجم العرض الكلي ومستوى التوظيف والناتج القومي وأن توازن الاقتصاد الوطني يتحقق عند مستويات متعددة للدخل تقل عن مستوى التوظيف الكامل الذي يعد حالة استثنائية خاصة على خلاف الفكر الكلاسيكي، وأنه لا وجود للتوازن التلقائي للاقتصاد الوطني بل لابد من تدخل الدولة لتصحيح اختلالات السوق في مرحلة الأزمات بالتأثير في الطلب الكلي الذي يتكون من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري والذي يعجز القطاع الخاص عن التأثير فيه، ذلك لأن الأمر يتطلب تحريك الطلب الاستهلاكي من خلال رفع الدخول، وتحريك وتنشيط الطلب

[1] صالحي صالح، 2014، تأثير البرامج الاستثمارية العامة على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكينزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة سطيف، الجزائر، ص 25.

الاستثماري من خلال تخفيض سعر الفائدة، ولذلك تتدخل الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي وما يرتبط به من زيادة دخول الوظيف العمومي، والإنفاق على تحسين الخدمات الإدارية وزيادة إشكال الدعم والإعلانات ، وكذلك من خلال البرامج الاستثمارية العمومية غير الإنتاجية.

2. أهمية النظرية الكينزية ومحاولات تكييفها مع الأوضاع المستمدة.

لاشك في أن نجاح النظرية الكينزية في المجال التطبيقي لمدة تزيد عن 40 سنة يعود إلى انسجام سياساتها مع طبيعة المشكلات التي نشئت عن أزمة الكساد الكبير وما ترافق معها من أوضاع اقتصادية وقد ساهمت في بناء أسس الرفاهية في الاقتصاديات الرأسمالية، كما أن تطبيقاتها في البلدان النامية وحاليا في البلدان المتقدمة بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 بحزمة سياسات يغلب عليها الأساس المذهبي الكينزي الجديد، ومع هذا فإن محاولات تكييفها تواجه انتقادات عديدة منها:

- محدودية السياسات الكينزية في حالات الركود التضخمي.
- محدودية الإجراءات الكينزية في حالة عدم وجود رشادة في توجيه وتخصيص الإنفاق العام وعدم وجود مرونة لحركة الاستثمارات للتغيرات في أسعار الفائدة.
- عدم فعالية السياسة الكينزية في حالة جمود الجهاز الإنتاجي كما هو الوضع في الاقتصاديات النامية.
- تتطلب عملية احتواء الأزمات العالمية وأزمات الاقتصاديات النامية تدخلا كبيرا له تكاليف كبيرة تتجاوز قدرات الاقتصاديات الوطنية الأمر الذي يقلل من أهمية بدائلها.

الفرع الثاني: دور الاستثمارات العامة في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن.

ساهم "البيرت هيرشمان" في كتابه حول اقتصاد التنمية في إبراز التحاليل المتعلقة بإستراتيجية النمو غير المتوازن التي تتناسب مع خصوصيات الاقتصاديات النامية وسوف نستعرض أهم أفكارها وأهميتها وحدود الاستفادة منها.

1. الأفكار الأساسية لإستراتيجية النمو غير المتوازن:

تتلخص أفكار هذه الإستراتيجية في النقاط التالية:[1]

- توجيه جزء معين من الاستثمارات كحد ادني لقطاعات الإنتاج.
- التركيز على عدد محدود من الصناعات القائدة:

[1] Elies Furio-Blasco,2002, Du Développement Economique aux développement De La Connaissances une étude Comparative des ouvrages de ALBERT O HIRSCHMAN, L'harmatton., France, p39.

- الصناعات التي لها أثار دفع إلى للأمام (استخدام مخرجاتها في إنشاء صناعات أخرى) والتي لها دفع إلى الخلف (التي يؤدي استخدام مدخلاتها إلى تشجيع إنشاء الصناعات الأساسية لها مثل صناعة الحديد تؤدي إلى صناعة استخراجية للحديد).
- الصناعات التي لها أثار دفع إلى الأمام.
- الصناعات التي لها دفع إلى الخلف.

- استهداف نمو غير متوازن يؤدي إلى سلسلة من الاختلالات التوازنية تكون محفزا للاستثمار وعاملا مساعدا على توفير الفرص المناسبة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، فعملية التنمية تتحقق عن طريق الاختلالات التي تحدث في التوازن حيث يؤدي كل اختلال إلى عملية تصحيح والتي تؤدي بدورها إلى اختلال يسمح باتخاذ قرارات أخرى وهكذا يمكن إحداث ذلك الاختلال بين القطاعات من خلال سياستين:

- سياسة اختلال التوازن لصالح قطاعات الإنتاج المباشر: إذ تؤدي هذه السياسة إلى اختناقات في رأس المال الاجتماعي تكون دافعا ومحفزا للاستثمار فيه.
- سياسة اختلال التوازن لصالح رأس المال الاجتماعي: فالفائض في خدمات رأس المال الاجتماعي يؤدي إلى حدوث اختناقات في قطاعات الإنتاج المباشر الأمر الذي يتطلب ضرورة تصحيحه، كما أن ذلك الفائض يحفز على الاستثمار في صناعات أخرى لانخفاض تكاليفها وارتفاع عائداتها.
- اختلال التوازن في قطاعات الإنتاج المباشر وترتيب الصناعات حسبا لأهميتها الاختلالية في التنمية.

2. وحدود الاستفادة من إستراتيجية النمو غير المتوازن:

رغم الأهمية التحليلية لهذه النظرية في مجال توجيه الاستثمارات إلا أنها تعرضت إلى العديد من الانتقادات التي لا تقلل من أهمية تكييفها وسوف نذكر بعضا منها فيما يلي:[1]

- انطلاق وارتكاز إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحليلها من الواقع الذي مرت به البلدان الأوروبية سواء من حيث الاختلالات وبعض القطاعات القائدة أو من حيث الإطار الذي تميز به النمو من حيث التلقائية ودور السوق، مع العلم بان الظروف الزمانية والمكانية قد اختلفت تماما وبالتالي الوصول إلى نفس النتائج.

- أن الوضعية الاختلالية التي تعيشها الاقتصادات النامية تؤدي إلى المزيد من الاختلالات والاختناقات في حالة تطبيق إستراتيجية النمو غير المتوازن المر الذي قد يؤدي إلى تخفيفها عن طريق الواردات وما يترتب على ذلك من امتصاص للموارد المحققة عن طريق الصادرات.

[1] صالحي صالح، 2014، ص 11.

- قيام إستراتيجية النمو غير المتوازن على افتراضات غير واقعية مثل الافتراض بوجود مرونة كافية في الجهاز الإنتاجي وتوفر درجة عالية من الميل للادخار، خاصة في الواقع الحالي للاقتصاديات النامية.

- هناك مشكلات لم تعالج ضمن إطار هذه النظرية مثل مشكلة الانسجام التكنولوجي، ضيق الأسواق منهج التنمية ودور الدولة.

- إن القيد على النمو ليس هو ضعف القدرة على الاستثمار وطبيعة الحوافز المتعلقة بقرارات الاستثمار بقدر ما توجد هناك قيودا أخرى مثل القيود المتعلقة بعرض الموارد المالية والمادية والكفاءة المتعلقة بتنفيذ قرارات الاستثمار لموجهة الاختلالات.

المطلب الثاني: المزيج النظري والتطبيقي للنظريتين وحدود التأثير وانعكاساته.

أن التحولات الليبرالية وما أدت إليه من تدهور للقدرة الشرائية، تسريح للعمالة وتوقف العديد من المؤسسات جعلت اللجوء لبعض الإجراءات الكينزية مسألة في غاية الأهمية لإنعاش النمو واحتواء أثار السياسات الليبرالية التقشفية الداخلية والانفتاحية الخارجية في ظل أوضاع اقتصاد نامي في مرحلة عولمة انتقالية.

الخلاصة:

ولكن في جميع الحالات فان الأمر يتطلب عملية تكييف لتلك النظرية مع واقع الاقتصاديات النامية، والاقتصاد الجزائري حتى تتم معالجة الطلب الكلي الكبير الذي يترتب عن تنفيذ تلك البرامج ومحاولة ربطه بخطة محددة ودقيقة تؤدي الى توسيع الجهاز الانتاجي الداخلي ليكون قادرا عبر الزمن على تامين مدخلات المشاريع المبرمجة.

وكان نمو اقتصاد الجزائر يتحرك بصورة عفوية في اتجاه النمو غير المتوازن لصالح قطاع راس المال الاجتماعي وما يرتبط به من بنية اساسية اقتصادية وخدمات اجتماعية بدون ان يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصيصية للاستثمارات على القطاعات الانتاجية المباشرة،.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للاقتصاد القياسي.

تمهيد:

يعد الاقتصاد القياسي التحليلي أحد فروع علم الاقتصاد المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، فلقد أصبح من العلوم البالغة الأهمية في الوقت الحاضر باعتباره الأداة الأساسية التي تقدر مكونات النظرية الاقتصادية وغيرها من العلوم، بإعطائها تقديرات عددية تقربها إلى الواقع لتكون أكثر منطقية وقبولاً.

فغالبية العلاقات الاقتصادية يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات العملية، وهذا ما يمكن من وضع التوقعات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية، والتي يمكن أن تترتب على التغير في أحد أو بعض المتغيرات الأخرى، حيث أن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي، وبالتالي فإن استخدام الأسلوب الرياضي يساعدنا في شرح العلاقات الاتجاهية بين المتغيرات الاقتصادية.

في هذا الإطار، أصبح الاقتصاد القياسي بمثابة مختبر النظرية الاقتصادية ؛ لأنه يجمع بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية يمكن استخدامها في التوقع والتحليل واتخاذ القرارات.

لذلك سوف نقوم في هذا الفصل بالتطرق للإطار النظري للاقتصاد القياسي من خلال دراسة المحاور التالية:

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد القياسي.
المبحث الثاني: النماذج الانحدارية الخطية.
المبحث الثالث: مشاكل الانحدار.

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد القياسي.

يعد الاقتصاد القياسي من أحدث فروع علم الاقتصاد ومن أهم أساليب التحليل الاقتصادي، فهو يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية مستعينا في ذلك على النظرية الاقتصادية.

المطلب الأول : تعريف الاقتصاد القياسي وأهميته.

لقد استخدم مصطلح الاقتصاد القياسي لأول مرة عام 1926 ليصبح بعد ذلك علما مستقلا يهدف إلى قياس العلاقات الاقتصادية، وذلك من خلال التوفيق ما بين النظرية الاقتصادية، الرياضيات والإحصاء.

الفرع الأول: تعريف الاقتصاد القياسي.

للاقتصاد القياسي عدة تعاريف نذكر منها:

- الاقتصاد القياسي هو: علم اجتماعي تستخدم فيه أدوات النظرية الاقتصادية والرياضيات والإحصاء لتحليل الظواهر الاقتصادية.[1]

- الاقتصاد القياسي هو: فرع من علم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية ويستخدم الطرق الإحصائية والرياضيات للوصول إلى تقييم كمي للمتغيرات الاقتصادية.[2]

- الاقتصاد القياسي هو: العلم الذي يستعين بالطرق الإحصائية لتحديد فعل القوانين الاقتصادية الموضوعية تحديدا علميا في الحياة الاقتصادية.[3]

- الاقتصاد القياسي هو: فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بفرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، تفسير بعض الظواهر، رسم السياسات والتوقع بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.[4]

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن الاقتصاد القياسي هو علم يقيس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من خلال الاستعانة بالنظرية الاقتصادية لتحديد المشكلة المراد دراستها والاقتصاد الرياضي لصياغة العلاقات النظرية في صورة معادلات ورموز رياضية قابلة للقياس، فضلا عن علم الإحصاء لتقدير معالم الصيغ المقترحة، اختبار الفرضيات والوصول إلى النتائج لاستعمالها في التوقع بالقيم المستقبلية للظواهر الاقتصادية.

---

[1] بخيت علي حسين وفتح الله سحر ، 2007، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، ص 18.

[2] السيفو وليد إسماعيل وآخرون، 2006، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 15.

[3] أموري كاظم الحسناوي، 2012، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ص 08.

[4] عطية عبد القادر محمد عبد القادر، 2008، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، مصر، ص 03 .

الفرع الثاني: أهمية الاقتصاد القياسي.

إن استخدام الاقتصاد القياسي ذو أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية:[1]

- التقدير الكمي لتأثير العوامل المفسرة للظواهر الاقتصادية المدروسة من حيث حجم التأثير واتجاهه.
- ترشيد القرارات المتخذة نتيجة اتخاذها بناءا على نتائج الدراسات القياسية.
- توقع تغيرات الظاهرة المدروسة بتغير العوامل المؤثرة عليها وبتغير الزمن.
- سهولة قراءة الظواهر حيث يعد النموذج القياسي اختصار واضحا وتقييما للعلاقة بين المتغيرات.
- استبعاد أخطاء التقدير الشخصي للباحثين من خلال قياس العلاقة الحقيقية ومدى ارتباط الفعلي وليس العلاقة الظاهرية بين المتغيرات.

المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي.

يمكن تلخيص أهداف الاقتصاد القياسي فيما يلي: [2]

1- تحليل واختبار النظرية الاقتصادية.

يعتبر تحليل واختبار النظرية الاقتصادية الهدف الرئيسي للاقتصاد القياسي، وذلك من خلال اختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على سلوكية المتغير التابع، حيث يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الرئيسية.

2- تفسير الظواهر الاقتصادية

إن الهدف من دراسة الظواهر الاقتصادية هو معرفة أسبابها من أجل معالجتها، لذلك يمكن الاعتماد على الاقتصاد القياسي الذي يقيس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية من أجل حصر مسببات هذه الظواهر عن طريق إدخال وإخراج المتغيرات المفسرة، وهذا بالاعتماد على بعض الاختبارات الإحصائية.

3- رسم السياسات واتخاذ القرارات.

يمكن الاقتصاد القياسي من رسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق تحديد القيم العددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية التي يعتمد عليها في رسم سياسات سليمة[3]، فلهذه القيم المقدرة أهمية بالغة لدى متخذي القرار من أجل رسم السياسات الاقتصادية سواء على المستوى الكلي أو الجزئي، من خلال مقارنة النتائج المتوقعة مع المحققة.[4]

---

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، 2012، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ص 12.

[2] بخيت علي حسين وفتح الله سحر ،2007، ص 19.

[3] عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، 2008، ص 13.

[4] نعمة الله نجيب إبراهيم، 2012، ص 12.

4- التوقع بقيم المتغيرات الاقتصادية.

إن استخدام الطرق القياسية في التوقع بالقيم المستقبلية لبعض المغيرات الاقتصادية يساعد متخذي القرار في رسم السياسات واتخاذ الإجراءات المختلفة لإنجاح الخطط المستقبلية.[1]

المطلب الثالث: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى ومنهجية البحث فيه.

يمكن توضيح علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى ومنهجية البحث فيه من خلال ما يلي:

الفرع الأول: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى.

للقياس الاقتصادي علاقة وثيقة بكل من النظرية الاقتصادية، الاقتصاد الرياضي والإحصاء، حيث تتكامل هذه الفروع من أجل توفير قيم عددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية المختلفة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:[2]

1. القياس الاقتصادي والنظرية الاقتصادية:

إن الاقتصاد القياسي بحد ذاته هو انعكاس كمي للنظرية الاقتصادية، فالعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية المستوحاة من النظرية الاقتصادية تبقى مسألة مجردة ما لم يتم تقديرها وقياسها بالتقنيات الرياضية والإحصائية، والتي هي من مهام الاقتصاد القياسي.

2. الاقتصاد القياسي والاقتصاد الرياضي:

يتمثل دور الاقتصاد الرياضي في صياغة العلاقات الاقتصادية المستوحاة من النظرية الاقتصادية رياضيا في شكل رموز ومعدلات رياضية يعتمد عليها الاقتصاد القياسي.

3. الاقتصاد القياسي والإحصاء الوصفي:

يقتصر دور الإحصاء الوصفي على جمع البيانات الإحصائية المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية، وجدولتها لوصف تطوراتها فيها خلال فترة زمنية معينة دون تفسير التغيرات الحاصلة فيها، في حين يقوم القياس الاقتصادي بتحليل واختبار نوع العلاقة بين هذه المتغيرات ومقارنة النتائج اعتمادا على النظرية الاقتصادية.

4. الاقتصاد القياسي والإحصاء الرياضي:

يعتمد الاقتصاد القياسي على الإحصاء الرياضي لتوفير أدوات تحليلية تستخدم في دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وبطرق خاصة لمعالجة أخطاء التقدير.

---

[1] عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، 2008، ص 15.

[2] السيفو وليد إسماعيل وآخرون، 2006، ص 24- 25.

الفرع الثاني: منهجية البحث في القياس الاقتصادي.

إن الهدف الأساسي للقياس الاقتصادي هو صياغة نموذج قياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، اعتمادا على المنهجية التالية:

1. تعيين النموذج:

تتمثل المرحلة الأولى في صياغة النموذج في صورة رياضية، وذلك عن طريق صياغة العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات محل الدراسة، وبإتباع الخطوات التالية:[1]

- **تحديد متغيرات النموذج:** اعتمادا على النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة في دراسات قياسية سابقة في نفس المجال.
- **تحديد الشكل الرياضي للنموذج:** وذلك بتحديد عدد المعادلات اللازمة من أجل صياغة النموذج، شكل النموذج (نموذج خطي أو غير خطي) ودرجة تجانس كل معادلة.
- **تحديد التوقعات القبلية:** والخاصة بإشارة ووزن معلمات العلاقة الاقتصادية محل القياس والعلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع توضيح إن كانت هذه العلاقة طرديه أو عكسية.

2. تقدير معلمات النموذج:

بعد تحديد النموذج المناسب تتم معالجة المعلومات المتوفرة عن المجتمع والعينة رياضيا وإحصائيا لإيجاد قيم المعلمات المقدرة.[2]

3. تقييم المعلمات المقدرة:

بعد الانتهاء من تقدير معلمات النموذج يتم تقيمها ذلك بتحديد ما إذا كان لهذه القيم مدلول اقتصادي وإحصائي بالاعتماد على ثلاثة معايير أساسية، وهي:

- **المعايير الاقتصادية:** والتي تستمد من النظرية الاقتصادية ويتم مقارنتها مع إشارات ومقادير المعلمات المقدرة، فإذا كانت إشارة المعلمات المقدرة على عكس مضمون النظرية الاقتصادية فإن ذلك يمكن أن يكون مبررا لرفض المعلمات المقدرة.
- **المعايير الإحصائية:** تمكن هذه المعايير من تحديد المعنوية الإحصائية للقيم المقدرة للمعلمات النموذج ودرجة الثقة فيها.
- **المعايير القياسية:** التي يعتمد عليها في التأكد من صحة الفرضيات الموضوعة في بناء النموذج كالتعدد الخطي، عدم تجانس التباين، الارتباط الذاتي وغيرها.

[1] عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، 2008، ص 16 – 20.

[2] السيفو وليد إسماعيل وآخرون، 2006، ص 33.

4. تقييم مقدرة النموذج على التوقع:

تعتبر عملية التوقع من الأهداف الرئيسية في البحوث القياسية في الاقتصاد والحصول على قيم مقدرة جيدة للمعلمات التي تعكس العلاقات الكمية بين المتغيرات الاقتصادية.[1]

وتجدر الإشارة إلى أنه من الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة ولكن لا يكون صالحا للتنبؤ في حالة ما إذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية للمجتمع.[2]

المبحث الثاني: النماذج الانحدارية الخطية.

يعد الانحدار الخطي من أهم الأساليب الإحصائية استعمالا في أبحاث القياس الاقتصادي نظرا لسهولة استخدامه في قياس العلاقة الاقتصادية بين متغير تابع ومستقل مفسر أو عدة متغيرات مفسرة.

المطلب الأول: نموذج الانحدار الخطي البسيط.

يعتبر الانحدار الخطي البسيط من أبسط أنواع نماذج الانحدار، وهو يهدف إلى تحليل أثر متغير كمي على متغير كمي آخر.

الفرع الأول: تعريف نموذج الانحدار الخطي البسيط.

يعرف نموذج الانحدار الخطي البسيط على أنه ذلك النموذج الذي يتكون من متغير مستقل واحد،[3] وهو يدرس العلاقة بين متغيرين أحدهما يكون متغير مستقل ونرمز له بالرمز y والثاني متغير تابع نرمز له بـــ x.

ويعبر عن دالة الانحدار الخطي البسيط كما يلي:[4]

$$y = ax + b + e$$

حيث أن:

y: المغير التابع.

x: المتغير المستقل.

a: ميل معادلة الانحدار.

b: قيمة ثابتة.

e : الحد العشوائي أو حد الخطأ الذي يتم إدخاله في المعادلة للأسباب التالية:

[1] سمير محمد عبد العزيز، 2007، الاقتصاد القياسي، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ص 47.

[2] عطية عبد القادر محمد عبد القادر ، 2008، ص 44.

[3] مكيد علي ، 2011، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، ص17.

[4] مكيد علي، 2011، ص 6.

- حذف أو إهمال بعض المتغيرات الاقتصادية من الدالة الانحدارية.
- صعوبة التنبؤ بسلوك الأفراد فتصرفاتهم تتخذ طابع عشوائي.
- عدم دقة صياغة الشكل الرياضي للنموذج.
- حدوث أخطاء ناجمة عن تجميع البيانات وقياس المتغيرات الاقتصادية.

الفرع الثاني: فرضيات النموذج الخطي البسيط.

لتقدير العلاقة بين المغيرين التابع والمستقل يتطلب الأمر فروضا علمية واجبة التحقق، وتتمثل فيما يلي:[1]

- إن المتغير العشوائي (U_i) هو متغير تعتمد قيمته في أي فترة زمنية على عامل الصدفة فقد تكون أكبر أو أصغر أو مساوية للصفر إلا أنها في المتوسط تساوي الصفر أي:

$$E(U_i) = 0$$

- إن المتغير العشوائي (U_i) يتوزع توزيعا طبيعيا حول القيمة المتوقعة أو حول الوسط الحسابي المساوي للصفر عند كل قيم المتغير المستقل(x).
- إن التباين المتغير العشوائي حول الوسط الحسابي مقدار ثابت عند كل قيمة من قيم(x)أي:

$$=0var(U_i) = E(U_i)$$

- القيم المختلفة للمتغير العشوائي(U_i) تكون مستقلة عن بعضها البعض أي أن التباين المشترك لU_i مع j مساوي للصفر، وعليه فان قيمة العنصر العشوائي في أي فترة لا يعتمد على قيمة في فترة أخرى، أي:

$$cov(U_iU_j) = E(U_iU_j) = 0 \quad (i;j = 1;2;3 \ldots . n)(i \neq j)$$

الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج الخطي البسيط.

توجد في الممارسة العملية عدة طرق لقياس وتقدير العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، إلا أن أبرزها وأكثرها شيوعا هي طريقة المربعات الصغرى العادية التي شاع استخدامها في التحليل والبحوث الإحصائية والقياسية انطلاقا من المعالجة الرياضية لدالة الهدف لنموذج الانحدار الخطي البسيط، والتي يتمثل مبدئها في تصغير مجموع مربع انحرافات قيم المشاهدة عن وسطها الحسابي، وذلك باعتبارأن دالة الهدف عند تقدير الدالة الانحرافة هي الحصول على أدني تباين ممكن أو أدني مجموع مربع انحرافات أو أدنى انحراف معياري للقيم المشاهدة عند متوسطاتها.[2]

وتعد طريقة المربعات الصغرى من أهم الطرق للأسباب التالية:

- تقدير المعاملات باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية أكثر فعالية من الطرق الأخرى.

[1] بخيت علي حسين وفتح الله سحر ، 2007، ص 38 – 41.

[2] مكيد علي ، 2011، ص 13.

- سهولة حساب القيم العددية لهذه المقدرات.
- منطقية النتائج المستخلصة بطريقة المربعات الصغرى العادية.
- معظم الأساليب القياسية مبنية على طريقة المربعات الصغرى العادية.

إن معلمات النموذج القياسي المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى تتميز بالخصائص التالية:[1]

- خاصية أفضل مقدر خطي غير متحيز أي:

$E(\hat{b}) = b$ و $E(\hat{a}) = a$ ومنه نقول أن $\hat{a}$ و $\hat{b}$ هما مقدرتين غير متحيزتين لـ a و b على التوالي.

- خاصية الاتساق: عند مواجهة مشكلة تحيز مقدرة ما فأننا ننظر إلى الخاصية التقريبية لذلك المقدر ويحدث ذلك لما يكون المتغير المستقل x عبارة عن متغير تابع ومتأخر بفترة زمنية ما، ونقول عن $\hat{b}$ بأنه مقدر متسق ل b كلما اقترب توزيع المعاينة لـــ $\hat{b}$ من قيمة الحقيقية لـــ b ونقول أن النهاية الاحتمالية للمقدر $\hat{b}$ هي b ونكتب: $\text{p lim}_{n\to\infty} \hat{b} = b$

<u>الفرع الرابع: اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط.</u>

تتمثل أهم الاختبارات فيما يلي:

1. اختبار المعنوية:

يختبر نموذج الانحدار قبل كل شيء العلاقة بين المتغير المستقل x والتابع y وذلك للتأكد من وجودهما من خلال اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة $\hat{b}_0$ و $\hat{b}_1$ كلا على انفراد، وتتمثل فرضيات هذا الاختبار فيما يلي:[2]

- فرضية العدم: تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين x و y، أي أن:

$$H_0: b_0 = b_1 = 0$$

- الفرضية البديلة: تنص على وجود علاقة بين المتغيرين x و y، أي أن:

$$H_1: b_0 \neq b_1 \neq 0$$

ولأجل اختبار الفرضيتان السابقتان يستخدم اختبار ستيودنت t مستوى معنوية معين ودرجة حرية n−k وتعرف الصيغة الرياضية لهذا النموذج كما يلي:

- بالنسبة لـــ $\hat{b}_1$:

$$t\hat{b}_1 = \hat{b}_1 / s\hat{b}_1$$

حيث أن:

[1] السيفو وليد إسماعيل وآخرون، 2006، ص 62.

[2] بخيت علي حسين وفتح الله سحر، 2007، ص 56.

$$S\hat{b}_1 = \sqrt{S^2_{\hat{b}_1}} = \sqrt{s^2_{e_i} / \sum x_i^2}$$

$$s^2_{e_i} = \sum e_i^2 / (n-2)$$

حيث أن:

t: هي اختبارt عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية n–k

n:عدد المشاهدات في العينة.

K:عدد المعالم.

Sb:الانحراف المعياري للمعلمة المقدرة$\hat{b}_1$

$\hat{b}_1$تباين : $s^2_{\hat{b}_1}$

تباين الخطأ : $s^2_{e_i}$

- بالنسبة لـــ $\hat{b}_0$ فإن:

$$t\hat{b}_0 = \hat{b}_0 / s\hat{b}_0$$

حيث أن:

$$S\hat{b}_0 = \sqrt{S^2_{\hat{b}_0}} = \sqrt{S^2_{e_i}\left(\frac{1}{n} + \frac{\overline{x_2}}{\sum x_i^2}\right)}$$

$$S^2_{e_i} = \sum e_i^2 / (n-k)$$

وبعد حساب قيمة t تقارن مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند درجات الحرية n– 2 ومستوى المعنوية المطلوب لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية ترفض فرضية العدم بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية والعكس في حالة إذا كانت قيمة t الجدولية أكبر من قيمة t المحتسبة فتقبل فرضية العدم أي عدم معنوية المعلمة المقدرة.

2. اختبار "فيشر":

يتم استعمال إحصاءة فيشر لاختبار المعنوية الكلية لمعادلة الانحدار بناءا على الفرضيات التالية:[1]

- فرضية العدم: تنص على عدم وجود معنوية أو جوهرية العلاقة بين التغير التابع والمتغير المستقل أي أن:

$$H_0 : b_0 = 0$$

[1] أموري كاظم الحسناوي، 2012، ص 65.

- الفرضية البديلة: تنص على وجود علاقة جوهرية من الناحية الإحصائية بين المتغير التابع والمتغير المستقل أي أن:

$$H_1: b_1 \neq 0$$

وتعطى الصيغة الرياضية لهذا الاختبار بالشكل التالي:

$$F = \frac{\sum \hat{b}_i^2 / k}{\sum e_i^2 / (n-k-1)}$$

وبعد احتساب قيمة f تقارن مع قيمة f الجدولية المعطاة في الجدول الخاص بها عند مستوى المعنوية المطلوب ودرجة الحرية $(n-k-1:k)$ للبسط والمقام لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة f المحتسبة أكبر من قيمة f الجدولية ترفض فرضية العدم أي معنوية المقدرة، وإذا كانت قيمة f المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية تقبل فرضية العدم أي عدم معنوية معادلة الانحدار.

3. اختبار جودة الارتباط بواسطة معامل التحديد R^2:[1]

يعتبر معامل التحديد R^2 من أهم المعاملات التي تقيس علاقة الارتباط بين متغيرين ووجود مثل هذه العلاقة يعني ضمنيا أن أحد هذين المتغيرين يعتمد في تغيره أو في حدوثه على المتغير الأخر، فهو مقياس يوضح العلاقة نسبة التغير في المتغير التابع y الذي سببها التغير في المتغير المستقل x أي يشرح نسبة الانحرافات الكلية أو المتغيرات التي تحدث في المتغير التابع y المشروحة بواسطة تغيرات المتغير المستقل x وتعطى علاقته الرياضية كما يلي:

$$R^2 = \frac{\sum \hat{y}_i^2}{\sum y_i^2} = 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum y_i^2}$$

$$\sum \hat{y}_i^2 = \sum (\hat{y}_i - \bar{y})^2$$

ومنه تكون قيمته محصورة بين 1و0، فإذا كانت قيمته تساوي الواحد يكون التوفيق جيد والارتباط قوى بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أما إذا كانت قيمته تساوى الصفر فذلك يعني عدم وجود أية علاقة خطية بين التغيرين.

[1] بخيت علي حسين وفتح الله سحر، 2007، ص 60.

المطلب الثاني: النموذج الخطي المتعدد.

يهدف الانحدار الخطي المتعدد إلى تحليل أثر عدة متغيرات كمية على متغير كمي آخر، وهو أسلوب ملائم لمعالجة مشكلة تلخيص البيانات المتعددة ومشكلة تقييم القدرة على التنبؤ كونه يؤدي إلى تدنئة حد الخطأ إلى أدنى حد ممكن.[1]

الفرع الأول: تعريف نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

يقوم النموذج الخطي المتعدد على افتراض وجود علاقة خطية بين متغير تابع y_i وعدد من المغيرات المستقلة $x_{1;}x_{2;}\dots\dots_{n;}$ والحد العشوائي U_i ويعبر عن هذه العلاقة بالشكل الاتي:

$$y_i = b_0 + b_1 x_{i1} + b_2 x_{i2} + \cdots + b_k x_{ik} + u_i$$

الفرع الثاني: فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

تتمثل فرضيات هذا النموذج فيما يلي:[2]

- وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.
- القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي مساوي للصفر.
- القيمة المتوقعة للخطأ العشوائي والتباين المشترك لها يساوي الصفر.
- ثبات التباين المتغيرات العشوائية والتباين المشترك لها يساوي الصفر.

$$\text{cov}(U) = E(\acute{U}U) = \sigma^2 In$$

$$\text{var}(U_i) = E(U_i)^2 = \sigma_u^2$$

حيث:

In: مصفوفة الواحدة

$\acute{U}$: مقلوب المصفوفة U

$\sigma^2 In$: تسمى هذه المصفوفة بمصفوفة التباين المشترك لحد الخطأ.

- استقلالية حد الخطأ عن جميع قيم المتغيرات المستقلة، أي أن التباين المشترك لحد الخطأ U_i وكل المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار تساوي الصفر:

$$COV(U_i.X_{ij}) = 0$$

الفرع الثالث: تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

من أهم طرق تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد طريقة المربعات الصغرى العادية، بحيث

[1] بخيت علي حسين وفتح الله سحر، 2007، ص 134.

[2] عبد المحمود محمد عبد الرحمان، 1995، مقدمة في الاقتصاد القياسي، عمادة الشؤون المكتبات، المملكة العربية السعودية، ص 86.

يكتب النموذج المقدر بالصيغة التالية:[1]

$$y = \hat{y} + U = X\hat{b} + U$$

حيث أن:

$\hat{y}$: شعاع عمودي من الدرجة1; n يحتوي على القيم المقدرة للمتغير التابعy.

$\hat{b}$: شعاع من الدرجة(1; k+1) حيث يحتوي على مقدرات المربعات الصغرى العادي.

$b_0; b_1 \ldots . b_k$: يتم الحصول على قيمها بجعل مجموع مربعات البواقي أقل ما يمكن، أي:

$$Min \sum_{i}^{n} 1U_i^2$$

حيث أن:

$$Min \sum_{i}^{2} 1U_i^2 = \text{MinÚU}$$

$$\hat{y} = \hat{b}_1 + x_{i1} + \hat{b}_2 x_{i2} + e_i$$

<u>الفرع الرابع: اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.</u>

يتم اختبار فرضيات نموذج الانحدار المتعدد بالاعتماد على مجموعة من المعايير القياسية الإحصائية المتمثلة فيما يلي:

1. اختبار معنوية المعلمات:[2]

لاختبار معنوية المعلمات المقدرة تستخدم إحصائية ستيودنت t لتقييم معلمات النموذج ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المغير التابع y الذي يتوزع توزيعا طبيعيا، ولاختبار معنوية المعلمات المقدرة يعتمد على الفرضيات التي تكتب على النحو التالي:[3]

- فرضية العدم: $H_0: b_0 = b_1 \ldots \ldots = b_k = 0$
- الفرضية البديلة: $H_1: b_0 \neq b_1 \ldots \ldots \neq b_k \neq 0$.

وبعد احتساب قيمة TcaL المحسوبة يتم مقارنتها مع قيمتها الجدولية Ttab لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت TcaL أكبر من Ttab عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية (n−k) نرفض فرضية العدم؛ أي أن $\hat{b}_j$ لها معنوية إحصائية وبالتالي فإن المتغير المستقل x_j يؤثر على

[1] مجيد علي حسين وعبد الجبار عفاف، 2007، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ص 62.

[2] أموري كاظم الحسناوى، 2012، ص 80.

[3] عبد المجيد محمد عبد الرحمان، 1995 ص 91.

المتغير التابع y، أما إذا كانت TcaL أصغر من Ttab تقبل فرضية العدم، أي أن $\hat{b}_j$ ليست لها معنوية إحصائية والمتغير المستقل x_j ليس له تأثير على المتغير التابعy .

2. اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يستخدم معامل التحديد R^2 واختبار فيشر F لاختبار جودة التوفيق النموذج الخطي العام ولقياس القوة التفسيرية للنموذج.

- فرضية العدم: $H_0: b_0 = b_1 \dots\dots = b_k = 0$

- **معامل التحديد** R^2: يفسر هذا المعامل العلاقة بين المتغير التابع مع عدة متغيرات مستقلة مرة، ويعتمد عليه لمعرفة النسبة المؤوية التي تفسر بها المتغيرات المستقلة المتغير التابع، حيث يعرف بأنه عبارة عن نسبة التغيرات المفسرة إلى المتغيرات الكلية، [1] كما يمكن استخدام معامل التحديد العدل $\overline{R^2}$ وذلك لتفادي عدم إدراج متغيرات تفسيرية هامة في النموذج عند تقدير العلاقة، والذي يعرف رياضيا كما يلي:[2]

$$\bar{R}^2 = 1 - \left[(1 - R^2)\frac{n-1}{n-k-1}\right]$$

حيث أن:

n : عدد السنوات

k: عدد المعلمات المقدرة

- **اختبار فيشر**:[3] كما هو الشأن بالنسبة للنموذج الخطي البسيط يتم اختبار المعنوية الإحصائية لكل المقدرات في أن واحد وذلك بالاعتماد على إحصائية فيشرF التي تهدف إلى قياس مدى معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أي معنوية الانحدار ككل بناء على الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم: تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع أي:

$$H_0: b_1 = b_2 \dots\dots = b_k = 0$$

- الفرضية البديلة: تنص على وجود على الأقل معامل بين المعاملات التي يتضمنها النموذج غير المعدوم أي:

$$H_0: b_0 \neq 0\,, b_1 \neq 0 \dots\dots b_k \neq 0$$

[1] السيفو وليد إسماعيل وأحمد محمد مشعل، 2003، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، ص 53 .

[2] بخيت علي حسين وفتح الله سحر، 2007، ص 166.

[3] مجيد علي حسين وعبد الجبار عفاف، 2007، ص 78.

وتعطى الصيغة الرياضية لإحصاءة فيشر كما يلي:[1]

$$\acute{F} = \frac{\sum(\hat{Y}_i - \bar{Y}_i)^2/K}{\sum e_i^2/(n-k-1)} = \frac{R^2/k}{(1-R^2)/(n-k-1)} \sim F_{n-k-1}^{k}$$

وبعد احتساب قيمة F تقارن مع قيمتها الجدولية، فإذا كانت قيمة F المحتسبة أكبر من قيمتها الجدولية ترفض فرضية العدم ما يعني أن النموذج تفسيري كليا، أما إذا كانت قيمة F المحتسبة أقل من قيمتها الجدولية نقبل بفرضية العدم وهو ما يعني أنه لا توجد علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

المبحث الثالث: مشاكل الانحدار.

إن عدم تحقق الفرضيات التي تقوم عليها الطرق والأساليب التي تستعمل في قياس العلاقات الاقتصادية كالانحدار الخطي البسيط والعام إلى حدوث بعض المشاكل القياسية المتمثلة فيما يلي:

المطلب الأول: مشكلة التعدد الخطي.

تظهر مشكلة التعدد الخطي في حالة الانحدار الخطي المتعدد عندما لا تتحقق واحدة من فرضيات النموذج التي تشير إلى عدم وجود ارتباط خطي بين عدد من المتغيرات التفسيرية في هذا النموذج.[2]

الفرع الأول: أسباب التعدد الخطي وأثاره.

تتمثل أسباب التعدد الخطي وأثاره فيما يلي: [3]

1. أسباب التعدد الخطي:

ينشأ التعدد الخطي من عدة أسباب نوجزها في ما يلي:

- استخدام متغيرات ذات فترة إبطاء في المعادلة المراد تقديرها.
- عدم جمع البيانات الكافية من عينات كبيرة.
- التحرك باتجاه واحد ومتعاكس بمعدل متزامن أو واحد ولنفس الفترة الزمنية.
- عدم إمكانية التحكم ببيانات المشاهدات لأنها لا تخضع للسيطرة والتجربة.

[1] عقون سليم، 2010، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ص 95.

[2] بخيت علي حسين وفتح الله سحر، 2007، ص 229.

[3] عقون سليم ، 2010، ص 105.

2. الآثار المترتبة عن التعدد الخطي:

يترتب على وجود التعدد الخطي عدة اثأر منها:

- ارتفاع تباين وتغاير مقدرات الانحدار بدرجة كبيرة.
- ارتفاع قيمة الأخطاء المعيارية للقيم المقدرة لمعلمات الانحدار.
- عدم دقة التقدير للمعلمات المقدرة.

الفرع الثاني: اختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي.

من أجل الكشف عن وجود الارتباط الخطي المتعدد نجد عدة اختبارات نذكر منها ما يلي:[1]

- **اختبار مربع "كاي"**: يستخدم لتحديد وجود أو عدم وجود مشكلة التعدد الخطي في النموذج المقدر ولتطبيقه يتم حساب قيمة الارتباط الخطي، حيث يمثل معلمات الارتباط البسيطة بين كل متغيرين من التغيرات المستقلة على حدة، وعليه يتم اختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0: تنص على ان التغيرات مستقلة.

H_1: تنص على ان المتغيرات غير مستقلة.

وتعرف الصيغة الرياضية لهذا الاختبار كما يلي:

$$\tau^2 = -\left[n - 1 - \frac{1}{6}(2k + 5)\right] \ln/R/$$

حيث أن:

n: تمثل عدد المشاهدات

k: تمثل عدد المتغيرات

$\ln/R/$: اللوغاريتم الطبيعي لمحدد مصفوفة الارتباطات الجزئية.

فإذا كانت:

- R=0 فإنه يعني تعدد خطي تام بين المتغيرات.
- R = 1 فأنه يعني عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات.
- $1 \geq R \geq 0$ فان قيمة $ln|R| < 0$ وفي هذه الحالة يتم اختبار الفرضيات السابقة وإيجاد قيمة X^2 المحسوبة ومقارنتها مع قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية $K(K-1)/2$، فإذا كانت X^2 المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم، أي أن هناك مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج، أما إذا كانت X^2 المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية نقبل فرضية العدم، وبالتالي ليست هناك مشكلة التعدد الخطي.

[1] عبد المحمود محمد عبد الرحمان، 1995، ص 100.

- **اختبار إحصائية "فيشر"**: يستعمل اختبار إحصائية من أجل تحديد مصدر التعدد الخطي وتعطى علاقته الرياضية كما يلي:[1]

$$F_x = \frac{(R_{x1.x2.....xn})/(k-1)}{(1-R_{x1.x2.....xn})/(n-k)}$$

ومن الجداول فيشر الإحصائية وعند مستوى دلالة ودرجة حرية مساوية $(n-k)$و$(k-1)$ نجد قيمة F.

والفرضيات المطلوب اختبارها هي:

$$H_0: R^2_{x1\ .x2.....xn} = 0$$
$$H_1: R^2_{x1\ .x2.....xn} \neq 0$$

فإذا كانت F المحسوبة أكبر من الجدولية نقبل فرضية العدم وهذا يعني أن المتغير المستقل X_J يرتبط خطيا مع بقية المتغيرات المستقلة، أما إذا كانت F المحسوبة أقل من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم، أي أن المتغير المستقل X_J لا يرتبط خطيا مع بقية المتغيرات المستقلة ما يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي.

- **اختبار إحصائية "ستودنت"** :[2] هذا الاختبار يعتمد بدوره على قيمة معاملات الارتباط الجزئية ما بين كل اثنين من المتغيرات المستقلة r_{ij} بافتراض أن بقية المتغيرات المستقلة في النموذج ثابتة، وتكتب صيغته الرياضية على الشكل التالي:

$$T_{ij} = \frac{(r_{ij\ x1;x2.....xn})\sqrt{(n-k)}}{\sqrt{(1-r_{ij\ x1;x2.....xk})}}$$

وتتم مقارنة قيمة T بعد احتسابها مع قيمتها الجدولية بدرجة حرية $(n-k)$ ومستوى معنوية معين لاختبار الفرضيتين:

$$H_0: r_{ij}x1\ ;x2\ .....xk = 0$$
$$H_1: r_{ij}x1\ ;x2\ .....xk \neq 0$$

فإذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية تقبل فرضية العدم؛ أي عدم وجود ارتباط جزئي بين المتغيرات، أما إذا كانت قيمةT المحسوبة أقل من الجدولية نرفض فرضية العدم مما يعني وجود ارتباط جزئي بين المتغيرات.

[1] أموري كاظم الحسناوي، 2009، مقدمة في الاقتصاد القياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، مصر، ص 219.

[2] السيفو وليد إسماعيل وآخرون، 2006، ص 98.

الفرع الثالث: طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي.

تتمثل طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي فيما يلي:[1]

- محاولة توسيع حجم العينة من خلال إضافة بيانات كافية عن متغيرات الظاهرة المدروسة، لأنه يساعد على تخفيض حجم التباينات نظرا لوجود علاقة عكسية بين حجم العينة وقيمة التباين.
- حذف المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة التي تسبب في ظهور المشكلة لكن غالبا ما يستبدل هذا الحل بمشكلة أخرى، إذ يوقع الباحث بمشكلة التوصيف (عدم إدخال المتغيرات المهمة في النموذج).
- تحويل شكل الدالة باستعمال النسب والفروقات عوضا عن المتغيرات الأصلية.

المطلب الثاني: مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء.

تنص الفرضيات الأساسية التي يعتمد عليها تقدير معالم النموذج الخطي على تجانس تباين الخطأ ومن غير المنطقي أن يؤدي النموذج إلى نتائج دقيقة إذا كانت بعض الفرضيات غير دقيقة نسبة إلى واقع معين.

الفرع الأول: أسباب مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء وأثارها.

تتمثل أسباب التعدد الخطي وأثاره فيما يلي:

1. أسباب وجود مشكلة تباينات الأخطاء:

إن أهم الأسباب التي تكون وراء حدوث مشكلة عدم تجانس تباين الأخطاء تكمن فيما يلي:[2]

- سلوكية وتصرف الأفراد التي لا تقل الأخطاء فيها وعليه فإن تباين حد الخطأ يزايد مع الزمن.
- يتزايد حد الخطأ لتباين وتعدد اختبارات الناس في سلوكهم.

2. الآثار المترتبة عن مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء:

إن أهم الآثار المترتبة والناجمة عن مشكلة عدم تجانس الأخطاء تتمثل فيما يلي:[3]

- عدم كفاءة وعدم فعالية مقدرات طريقة المربعات الصغرى العادية.
- انحرافات المعاملات المقدرة والمتحيزة وبالتالي يسوء الوضع عند استعمال اختبارات فيشر وستيودنت المعتمدة أساسا على فرضية ثبات التباين.
- تصبح فترات الثقة اكبر اتساعا كما تقل قوة الاختبارات المعنوية.
- التنبؤ باستخدام نتائج التقدير يكون فيها التباين غير ثابت لن يكون ممكنا.

---

[1] عقون سليم، 2010، ص 108.

[2] بخيت علي حسين وفتح الله سحر، 2007، ص 265.

[3] مجيد علي حسين وعبد الجبار عفاف، 2009، ص 99.

الفرع الثاني: اختبارات الكشف عن عدم تجانس التباين.

هناك العديد من الاختبارات نذكر منها:

1. اختبار معامل الرتب "لسبيرمان":[1]

يعد هذا الاختبار من أبسط الاختبارات لكشف عدم ثبات التباين ويعتمد على القيمة المطلقة للأخطاء وقيم المتغير المستقل، ويتطلب احتساب هذا المؤشر ما يلي:

- تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى ونحصل على:

$$y_i = \hat{b}_0 + \hat{b}_1 x_i$$

ومن ثمة يمكن الحصول على البواقي أو القيم المقدرة لحد الخطأ e_i حيث:

$$e_i = y_i + \hat{y}_i$$

وبعد أخذ القيمة المطلقة لـــ e_i ثم ترتيب كل من قيم المتغير المستقل والانحرافات تصاعديا أو تنازليا وإعطاء كل منها رتبا معينة وفق تسلسل القيم ثم نحسب الفروقات بين الرتب ومن ثم يستخدم معامل ارتباط الرتب وفق قانون سيبرمان كما يلي:

$$rs = 1 - \left[\frac{\sigma \sum D_i^2}{n(n^2-1)}\right]$$

حيث أن:

D_i: يمثل الفرق بين كل رتبتين متناظرتين

N: عدد المشاهدات

- إيجاد القيمة المحسوبة لاختبار T كما يلي:[2]

$$te = \frac{rs\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r^2 s}}$$

ولاتخاذ قرار رفض أو قبول الفرضية المبدئية نقارن القيمة الجدولية لاختبار t عند درجة الحرية $n-k+1$ وعليه إذا ما كانت القيمة المحسوبة ل t اكبر من t الجدولية يتم قبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود مشكلة تباين الخطأ.

$$H_1 \neq \sigma_1^2 \neq \sigma_2^2 \neq \ldots . \neq \sigma_n^2$$

أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية يتم قبول فرضية العدم H_0 والتي تنص على عدم وجود مشكلة تجانس التباين؛ أي:

$$H_0 = \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \ldots . = \sigma_n^2$$

[1] مجيد علي حسين وعبد الجبار عفاف، 2009، ص 99.

[2] عبد المحمود محمد عبد الرحمان، 1995، ص 106.

2. اختبار "بارت ليت":[1]

تقوم الفكرة الأساسية لهذا الاختبار على تجزئة العينة المدروسة إلى(u) من العينات الجزئية، ومن ثم حساب التباين الخطأ لكل عينة جزئية (s_1^2) بدرجة حرية $(n_i - 1)$ ومن ثم البحث عن احتمال سحب هذه العينات الجزئية من مجتمع معين فإن قبلت فرضية العدم التالية:

$$H_0: \sigma_{u1}^2 = \sigma_{u2}^2$$

والتي تدل على أن العينات الجزئية محسوبة من مجتمع متجانس مقابل الفرضية البديلة التالية:

$$H_1: \sigma_{u1}^2 \neq \sigma_{u2}^2$$

أي أن تباين الخطأ المحسوب من العينات الجزئية غير متجانس.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا النوع من الاختبارات غالبا ما ينطبق على العينات التي تتوفر فيها أكثر من مشاهدة لكل قيمة من قيم المتغير المستقل.

والخطوات الأساسية لإجراء اختبار بار تليت تتلخص في إيجاد المقادير التالية:

$$Q = N \log\left[\frac{\sum_{i=0}^{m} n_i s_{ei}^2}{N}\right] - \sum_{i=0}^{m} n_i \log s_{ei}^2$$

$$L = 1 + \frac{1}{3(m-1)}\left(\sum_{i=1}^{m}\frac{1}{n_i} - \frac{1}{N}\right)$$

حيث أن:

$$s_{ei}^2 = \frac{1}{n_i - 1}\sum_{j=1}^{n_i}(y_{ij} - \bar{y}_i)$$

$$\bar{y} = \frac{1}{n_i}\sum_{j=1}^{n_i} y_{ij}$$

والمقدار (Q/L) يتوزع بصورة مقاربة إلى توزيع $(\tau m - 1)$ بدرجة حرية $(m - 1)$ ومستوى دلالة معين، وعليه فان فرضية العدم أعلاه تقبل في المجال التالي:

$$\frac{Q}{L} \leq x^2 m - 1$$

أي أن تباين الخطأ المحسوب من العينات ثابت (متساوي) وفي الحالة العكسية:

$$\frac{Q}{L} > x^2 m - 1$$

[1] أموري كاضم الحسناوي، 2009، ص 152.

ويتم قبول الفرضية البديلة مما يعني أن التباين الخطأ المحسوب من العينات الجزئية غير متجانس.

الفرع الثالث: طرق علاج عدم التجانس.

تتمثل معالجة مشكلة عدم تجانس التباين بتحديد الأوزان السالفة الذكر ومن ثم استخدام هذه الأوزان في تحويل صيغة النموذج الخطي البسيط التالي:

$$y_i = b_0 + b_1 x_i + u_i$$

إلى الشكل الذي يؤدي إلى جعل تباينات الأخطاء العشوائية متساوية، ولإجراء مثل هذا التحول ينبغي معرفة العلاقة ما بين تباين الأخطاء العشوائية والمتغير المستقل الذي تعتمد عليه تلك القيم.[1]

من بين الطرق المستخدمة في معالجة مشكلة عدم تجانس التباين ما يلي:[2]

- تحويل المتغيرات التي تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين من خلال قسمة طرفي المعادلة $y_i = b_0 + b_1 x_i + u_i$ على المتغير المستقل x_i كما في الصيغة التالية:

$$\frac{y_i}{x_i} = \frac{b_0}{x_i} + b_1 \frac{x_i}{x_i} + \frac{u_i}{x_i}$$

مع ملاحظة أن الحد الثابت في المعادلة الرئيسية b_0 أصبح يمثل معامل الانحدار؛ أي أن b_1 أصبح يمثل الثابت، مما يجعل معامل التحديد R^2 مختلف في المعادلتين لاختلاف قيم المتغير التابع y_i في الأولى و $\frac{y_i}{x_i}$ في الثانية.

- تحويل التغيرات عندما يزداد تباين المتغير التابع y_i بشكل تناسبي مع الزيادة في x_i بقسمة طرفي معادلة الانحدار على $\sqrt{x_i}$ كما يلي:

$$\frac{y_i}{\sqrt{x_i}} = \frac{b_0}{\sqrt{x_i}} + b_1 \frac{x_i}{\sqrt{x_i}} + \frac{u_i}{\sqrt{x_i}}$$

هنا العلاقة بين المتغيرين x_i و y_i أصبحت علاقة بين ثلاثة متغيرات وهم $\frac{y_i}{\sqrt{x_i}}$ و $\frac{1}{\sqrt{x_i}}$ و $\sqrt{x_i}$ علما بأن قيمة الثابت بعد التحويل تصبح صفر كما أن قيمة R^2 تصبح أكبر، مما يجعل تقدير القيمة المتوقعة للمتغير التابع y غير دقيقة.

المطلب الثالث: مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

إن الارتباط الذاتي للأخطاء هو حالة خاصة للارتباط على العموم، حيث أن هذا الأخير يشير إلى العلاقة الموجودة بين القيم المتتالية لنفس المتغير وليس للعلاقة بين متغيرين مختلفين أو أكثر.

[1] أموري هادي كاظم، 2009، ص 155.

[2] بخيت علي حسين وفتح الله سحر، 2007، ص 282.

الفرع الأول: أسباب ظهور مشكلة الارتباط الذاتي وأثاره.

1. أسباب ظهور الارتباط الذاتي:

تعددت أسباب ظهور الارتباط الذاتي للأخطاء ويمكن إيجازها في ما يلي:[1]

- الصيغة الرياضية الخاطئة للنموذج.
- الإدخال الخاطئ للبيانات أي عدم دقتها.
- التحويلات المطبقة على الصياغة المدروسة عند الاشتقاق شكلها المقدر.
- حذف متغير مرتبط ذاتيا مع متغيرات أخرى في النموذج من مجموعة متغيرات المستقلة.

2. أثار الارتباط الذاتي:

ينجم على ظهور مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء عدة اثأر منها:[2]

- عدم دقة المعاملات المقدرة.
- تكون للمعاملات القدرة تباينات كبيرة نسبيا.

الفرع الثاني: طرق الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي.

من أجل الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء يتم إجراء الاختبارات التالية:

1. اختبار "داربن واتسن":[3]

يتم تقدير معامل الارتباط الذاتي بموجب طريقة ديربن واتسن على مرحلتين تنطوي المرحلة الأولى على التقدير التالي:

$$(y_t - py_{t-1}) = b_0(1-p) + b_1(x_t - px_{t-1}) + U_t$$

$$y_t = b_0(1-p) + py_{t-1} + b_1x_t + b_1px_t + U_t$$

$$y_t = b_0^* + py_{t-1} + b_1x_t - yx_{t-1} + U_t$$

$$b_0^* = b(1-p); y = b_1p$$

أما المرحلة الثانية تتضمن تقدير معالم النموذج التالي:

$$(y_t - \hat{p}y_{t-1}) = b_0^* + b_1(x_t - \hat{p}x_{t-1}) + U_t$$

حيث أن:

$$b_0^* = b_0(1-\hat{p})$$

لاختبار الفرضية التي تنص على عدم وجود الارتباط أو وجوده توضع الفرضيات التالية:

- فرضية العدم: التي تنص على عدم وجود الارتباط

[1] تومي صالح، 2010، مدخل للنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، ص45 .

[2] أموري كاظم الحسناوي، 2012، ص 110.

[3] أموري كاظم الحسناوي، 2009، ص 193– 194.

$$H_0: P = 0$$

- الفرضية البديلة: التي تنص على وجود الارتباط

$$H_1: P \neq 0$$

ويستخدم اختبار "داربن واتسون" الذي بدوره يعتمد على الأخطاء العشوائية الناتجة في النموذج الخطي العام التالي:

$$y = \mathrm{xb} - \mathrm{u}$$

حيث يفترض أن الفروق للأخطاء العشوائية تأخذ الصيغة التالية:

$$U_t = pu_{t-1} + \varepsilon t$$

وفي الواقع التطبيقي يتم احتساب الأخطاء العشوائية للنموذج أعلاه كالأتي:

$$et = \mathrm{y_t} - \hat{\mathrm{y}}_\mathrm{t}$$

وبالتالي تقدر قيمة معامل "داربن واتسن" بموجب الصيغة التالية:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$$

وعليه يمكن تعديل صيغة "داربن واتسون" أعلاه كما يلي:

$$DW = 1 - \frac{2COV(e_t e_{t-1})}{var(e_t)} + 1$$

ومنه:

$$DW = 2 - 2\hat{p} = 2(1 - \hat{\mathrm{p}})$$

وبما أن: $-1 \leq \hat{p} \leq 1$ فإن قيمة (DW) تنحصر بين 0 و 4 بحيث:

$$\hat{p} = 1 \rightarrow DW = 0$$

$$\hat{p} = 0 \rightarrow DW = 2$$

$$\hat{p} = -1 \rightarrow DW = 4$$

ولغرض إجراء الاختبار يستوجب إيجاد القيمة العليا du والقيمة الدنيا dl لمعامل DW الموجودة في الجداول خاصة محسوبة على أساس درجات الحرية n وعدد المتغيرات تحت البحث k، بحيث يتم قبول فرضية العدم على أساس التوزيع التالي:

الجدول رقم (2): مناطق القبول والرفض "لداربن واتسون".

الحالة	الاستنتاج
$4 - dl < DW < 4$	ترفض H_0 مما يدل على وجد ارتباط ذاتي سالب
$4 - du < DW < 4 - dl$	لا يمكن الجزم بشيء (الاختبار فاشل)
$du < DW < 4 - du$	تقبل H_0 مما يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي
$dl < DW < du$	لا يمكن الجزم بشيء(الاختبار فاشل)
$00 < DW < de$	ترفض H_0 مما يدل على وجد ارتباط ذاتي موجب

المصدر: أموري كاظم الحسناوي، 2009، ص 193.

2. اختبار "فون نيومان":[1]

تعطى الصيغة الرياضية لاختبار المعدل "فون نيومان" على الشكل التالي:

$$\frac{\sigma^2}{S^2} = \frac{\sum_t^t 2(u_t - u_{t-1})}{\sum_1^t u_t^2} \frac{n}{n-1}$$

حيث: $\frac{\sigma^2}{s^2}$ هي نسبة بين متوسط مجموع مربعات الفروقات والتباين.

<u>الفرع الثالث: طرق معالجة الارتباط الذاتي.</u>

من أجل معالجة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء يوجد عدة طرق لذلك منها:

1. طريقة التحويل:[2]

يتم معالجة مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة بافتراض أن نموذج الانحدار المراد تقديره هو:

$$y_i = b_0 + b_1 x + u_i$$

بافتراض أن المتغير العشوائي u_i في المعادلة أعلاه يخضع للارتباط الذاتي من الدرجة الأولى؛ أي أن:

$$u_i = pu_{i-1} + e_i \; ; |p| \leq 1$$

والمتغير العشوائي u_i يخضع لافتراضات طريقة المربعات الصغرى العادية؛ أي أن:

$$E(e_i) = 0; E(e_i e_j) = 0 \; ; E(e_i)^2 = \sigma^2$$

$$e_i \sim N(0 \; ; \sigma^2)$$

[1] عبد المحمود محمد عبد الرحمان، 1995، ص 120.

[2] بخيت علي حسين و فتح الله سحر، 2009، ص 203.

ولغرض التخلص من الارتباط الذاتي يمكن تحويل البيانات في المعادلة أعلاه وذلك باستخدام التخلف الزمني للمتغير التابع والمتغير المستقل مع المتغير العشوائي ويكتب النموذج بالشكل التالي:

$$y_{i-1} = b_0 + b_1 x_{i-1} + u_{i-1}$$

وبضرب المعادلة في معامل الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى p نحصل على:

$$py_{i-1} = pb_0 + pb_1 x_{i-1} + pu_{i-1}$$

وبطرح المعادلة المتحصل عليها من المعادلة الأولى نحصل على:

$$y_i - py_{i-1} = y_i - pb_0 + x_i - pb_1 x_{i-1} + u_i - pu_{i-1}$$

2. طريقة التكرار:[1]

بموجب هذه الطريقة يتم التقدير على مرحلتين:

- **المرحلة الأولى:** تتم بإتباع الخطوات التالية:

- تقدير معادلة الانحدار البسيط:

$$y_t = a + bx_t + e_t$$

- تقدير البواقي:

$$e_t = y_t - \hat{y}_t$$

- **المرحلة الثانية:** تتم بإتباع الخطوات التالية:

- حساب الارتباط الذاتي التقديري وفق الصيغة التالية:

$$p = \frac{\sum_{t=2}^{n} e_t e_{t-1}}{\sum_{t=2}^{n} e_t^2}$$

- تحويل بيانات كل من المتغير التابع y_t والمستقل x_t إلى القيمتين الجديدتين كما يلي:

$$\acute{y}_t = y_t - p\hat{y}_{t-1}$$
$$\acute{x}_t = x_t - p\hat{x}_{t-1}$$

وعليه يأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\acute{e}_t = \acute{y}_t - \hat{y}_t$$

- نحسب قيمة DW مرة أخرى بموجب الصيغة التالية:[2]

$$DW = \frac{\sum(\acute{e}_t - e_{t-1})^2}{\sum \acute{e}_t^2}$$

[1] عقون سليم، 2010، ص 126.

[2] تومي صالح، 2010، ص 119.

- مقارنة القيمة الجدولية مع القيمة المحسوبة لقبول أو رفض فرضية العدم، ففي حالة قبول H_0 يعني انعدام الارتباط الذاتي، وفي حالة القبول H_1 نجري عملية تنقية للبيانات مرة أخرى بإتباع نفس الخطوات.

الخلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل أن للاقتصاد القياسي أهمية كبيرة، كونه علم يترجم العلاقات الاقتصادية المختلفة في صيغ رياضية قابلة للقياس، وهذا باعتباره علم تتكامل فيه النظرية الاقتصادية مع الرياضيات والأساليب الإحصائية ،إذ أنه يجمع بينهما للحصول على تقديرات كمية لاستخدامها في عمليات اتخاذ القرار، التوقع والتحليل ودراسة التغيرات الهيكلية.

من بين الطرق القياسية الهامة نماذج الانحدار الخطي التي تعتمد على طريقة المربعات الصغرى العادية في أغلب الأحيان لتقدير معلماتها واختبار فرضياتها التي قد لا تتحقق في بعض الدراسات الاقتصادية، مما يؤدي إلى بروز إحدى مشاكل النموذج القياسي الخطي، والمتمثلة في مشكلة التعدد الخطي، مشكلة عدم تجانس التباين والارتباط الذاتي للأخطاء التي يجب معالجتها للوصول إلى نتائج دقيقة.

وبعد تقديم إطار عام نظري للاقتصاد القياسي سنحاول تطبيق منهجيته وطرقه القياسية في الفصل الموالي، وذلك مع دمج ما تعرفنا عليه في الفصل الأول لإعطاء صورة قياسية لأثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية تحليلية لأثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تمهيد:

عانى الاقتصاد الجزائري في عقد التسعينات من القرن الماضي من عدة اختلالات اقتصادية المترتبة عن مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، كالتخلف الاقتصادي، اعتماد وتطبيق سياسات اقتصادية واجتماعية فاشلة، بالإضافة إلى عدم استيعاب المجتمع الجزائري للتغيرات التي تحدث من حوله وغيرها، ولقد تجل ذلك في معدلات نمو منخفضة، اختلال ميزان المدفوعات، زيادة معدلات التضخم، عجز كبير في الميزانية العمومية، معدلات بطالة عالية وغيرها من الاختلالات الهيكلية.

مع مطلع الألفية الثالثة، اتبعت الحكومة الجزائرية سياسة إنفاق توسعية لتدارك التأخر الحادث في التنمية الموروث عن الأزمات الاقتصادية، المالية، السياسية وكذا الأمنية التي مرت بها البلاد، بالإضافة إلى بعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، التخفيف من الاختلالات المختلفة والنهوض بالواقع والاقتصادي الاجتماعي في البلاد.

ففي إطار سياسة إنعاش اقتصادي التي لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال وحتى هذا التاريخ تم تنفيذ العديد من البرامج الاستثمارية في ظل وفرة المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط وما تبعه من تحسن في معظم القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي ساهم في توفير ظروف اقتصادية ملائمة لإعداد وتنفيذ عدة برامج للاستثمارات العمومية التي انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وأخيرا برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

ومن أجل دراسة البرامج الاستثمارية العامة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي سوف نقوم في هذا الفصل بدراسة المحاور التالية:

- المبحث الأول: برامج الاستثمارات العمومية في الفترة 2001– 2014.
- المبحث الثاني: النموذج القياسي العام لأثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: برامج الاستثمارات العمومية في الفترة 2001 – 2014.

باشرت الحكومة الجزائرية في بداية الألفية الثالثة اعتماد وتطبيق مجموعة من البرامج الاستثمارية العمومية كمدخل لهندسة التنمية الاقتصادية الشاملة في الجزائر، معتمدة في ذلك على العوائد البترولية غير المتوقعة لتعزيز الطلب الإجمالي وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني ومن ثم دعم نموه وتوطيده.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004).

يعتبر هذا البرنامج أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة، والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام الرامية إلى دفع عجلة النمو في الجزائر مرتكزة في ذلك على المشاريع القاعدية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.

الفرع الأول: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي.

يدخل هذا البرنامج ضمن برامج الإصلاح الذاتية التي اعتمدتها الجزائر من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، والموجهة أساسا لتحسين العمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية، تعزيز الخدمات العمومية في عدة ميادين، تحسين الإطار المعيشي للسكان وتنمية الموارد البشرية، ولقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية الإنتاجية الوطنية، وبلغ عدد المشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج 16063 مشروع موزعة كالتالي:[1]

[1] الوثيقة الصادرة عن رئاسة الحكومة والمتعلقة ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على الموقع www.cg.gov.dz./dossier/plan-relane.htm (consulté le 12/03/2015).

لجدول رقم (3) : التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

القطاع:	عدد المشاريع:
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن والعمران وأشغال عمومية	6316
تربية، تكوين مهني، تعليم عالي وبحث علمي	1369
هياكل قاعدية شبانية وثقافية	1269
أشغال عمومية وهياكل إدارية	982
اتصالات وصناعة	623
صحة، بيئة ونقل	653
حماية اجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200

المصدر: حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على الموقع:

www.cg.gov.dz/psre/bilan-psre.htm (consulté le 12/03/2015).

من خلال الجدول يظهر أنه تمت برمجة عدد كبير من المشاريع شملت ميادين عديدة، وهو يعبر عن رغبة الدولة في بعث النشاط الاقتصادي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية الكبرى.

أما المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي فلقد وزعت بالأساس على خمس قطاعات **ممثلة في الجدول الموالي:**

الجدول رقم (4) : المخصصات المالية لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

القطاع:	المبلغ(مليار دج):	النسبة:
دعم الإصلاحات	45	8.6
دعم الإنتاج	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تدعيم الخدمات العامة وتحسين مستوى المعيشة	210.5	40.1
تطوير الموارد البشرية	90.2	17.2

المصدر: programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004

من خلال الجدول يظهر أنه تم تخصيص أكبر مبلغ من هذا البرنامج لقطاع الخدمات العامة نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في فترة التسعينات من تدهور في البنى التحتية، كما اهتمت الدولة بمجال التنمية المحلية نظرا لما لأهميته الكبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية و تدعي سب التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

يتميز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بمجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي:[1]

- يتبنى هذا البرنامج النظرة الكنزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال.

- تم تكييف البرنامج وفقا للظروف السائدة، حيث أنه أعد وفقا للقدرات الحقيقية التمويلية للجزائر، كما تم الشروع فعليا في تنفيذه من خلال التكفل بالشطر الأول للبرنامج ضمن قانون المالية التكميلي 2001.

- رافق هذا البرنامج مجموعة من التعديلات المؤسسة والهيكلية بهدف الحصول على نتائج إيجابية منها عصرنة إدارة الضرائب، وضع صندوق المنافسة الصناعية وتهيئة المناطق الصناعية.

- ارتباط نجاح هذا البرنامج بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والمالي، قطاع الطاقة والقطاع الاقتصادي العام.

الفرع الثالث: أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي.

لقد سعت الجزائر من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق عدة أهداف تمثلت فيما يلي:[2]

1. الأهداف العملية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي:

تتمثل الأهداف العملية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:

- إعادة تنشيط الطلب الكلي.

- دعم النشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل.

- ترقية المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسطة لاسيما المحلية.

- رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكن في مجال تنمية الموارد البشرية.

[1] قانون رقم 0 – 12 المؤرخ في19 جويلية 2001المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001، الجريدة الرسمية رقم 38.

[2] programme de soutien à la relance économique à court et moyen terme 2001-2004.

2. الأهداف النوعية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي:

تتمثل الأهداف النوعية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي فيما يلي:

- تحسين مستوى معيشة السكان ومكافحة الفقر.
- خلق مناصب الشغل.
- تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري.
- استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى.
- تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

الفرع الرابع: تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

توضح حصيلة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من سبتمبر2001 الى غاية ديسمبر 2004 ما يلي:[1]

- استهلاك 96.22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج.
- إنجاز من المشاريع حوالي 73% إلي ما يقارب حوالي 1181 مشروع.
- يوجد 26% من المشاريع قيد الإنجاز أي حوالي 4093 مشروع.
- 1% من المشاريع لم يشرع في تنفيذها أي حوالي 159 مشروع.
- القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالنظر للمشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي.
- تدهور المناخ الاستثماري خاصة في الجانب التمويلي والإداري، مما ساهم في عرقلة تطور القطاع الخاص وعجز الجهاز الإنتاجي للاستجابة للطلب الكلي المتزايد جراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.
- إن كثرة الأهداف الرئيسية والفرعية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قللت من فعاليته، فتعدد هذه الأهداف قد أدى إلى توزيع مشاريع وعمليات البرنامج على قطاعات متعددة.
- إن طبيعة الأهداف الرئيسية التي حددت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عرقلت تحقيقها، إذ أن تحقيق أهداف كبرى مثل رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض نسبة البطالة والفقر يتطلب

[1] Bilan du programme de soutien a la relance économique appui aux reformes , septembre 2001 à décembre 2013 , p 2.

من الحكومة إتباع إستراتيجية واضحة وطويلة الأجل مبنية على مجموعة من السياسات والبرامج الخاصة بكل هدف.

- تباطؤ الإصلاح الاقتصادي الذي أثر على فعالية هذا البرنامج، حيث أن الزيادة في إنفاق الحكومة المخصصة للتجهيز في ظل ظروف اقتصادية تتصف بنقص الكفاءة والفعالية للقطاع الصناعي وعدم مسايرة الجهاز المصرفي والإدارة للتغيرات الاقتصادية أدت إلى التقليل من نتائج المترتبة على هذا الإنفاق.

- لقد أدت زيادة الإنفاق المتبعة من طرف الدولة إلى ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال الفترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد.

- حقق هذا البرنامج نمو سنويا خارج قطاع المحروقات بلغ (5%)، إلا أنه لم يتمكن على الصعيد الهيكلي من تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو باعتبار أن:

- الارتفاع الهام لمداخيل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير.
- إن الطلب العمومي المكثف لم يسمح بنمو حقيقي لاستثمار المنتج المحلي، وبالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009).

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001 – 2004 خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن تراكم احتياطي الصرف الذي سببته أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة.

الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته والتي بلغت 55 مليار دولار، ويشمل هذا البرنامج في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (5): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

القطاع:	المبلغ (مليار دج):	النسبة:
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5

تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	377.2	8
تطوير الخدمات العمومية	203.9	4.8
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر:

www.preminer-ministre.gov.dz/arabe/media/prog.croissance.pdf (consulté le 12/03/2015).

من خلال الجدول يتضح أنه تم التركيز في هذا البرنامج على محورين رئيسيين، يتمثل المحور الأول في تحسين ظروف المعيشة من خلال توفير السكن، تدعيم قطاع التربية الوطنية، التعليم العالي والتكوين المهني، تأهيل المرافق الصحية، الرياضية و الثقافية، أما المحور الثاني فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية المتمثلة في قطاع النقل، الأشغال العمومية و تهيئة الإقليم ، كونها تمثل دعما وحافزا قويا للاستثمار و التنمية الاقتصادية، وبذلك يكون هذا البرنامج قد سار **بنفس اتجاه** البرنامج السابق لاستكمال المشاريع التي اعتمدت فيه لاستكمال دعم النمو، وبنفس الوتيرة تم توجيه جزء هام من استثمارات هذا البرنامج للهياكل القاعدية التي بوشر في انجازها ولم تستكمل بشكلها النهائي نظرا لكبرها وتنوعها.

الفرع الثاني: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو.

تتمثل خاصية هذا البرنامج مند انطلاقه بأنه شهد عدة عمليات توسعية سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة، والتي تضمنت ما يلي:[1]

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006، بمبلغ 377 مليار دينار.
- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا، صادق عليه مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دينار.
- برنامجا تكميليا من 270000 سكن موجها لامتصاص السكن الهش، صادق عليه مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دينار.

[1] ديبون الساهل حمزة، 2001-2012، دور الإصلاحات الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 166 -167.

- 200 مليار من البرامج التكميلية المحلية، التي أعلن عنها بمناسبة زيادات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال سنتي 2005 و2006.

الفرع الثالث: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو.

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف:[1]

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** فالأزمات التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثرت سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، وتكملة نشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء تعلق الأمر بالجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

- **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، فتطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك كما أن البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تطوير قطاع المواصلات وتسهيل انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي صبت فيه كل الأهداف السابقة.

الفرع الرابع: تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو.

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو ما يلي:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي نظرا لتراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية نتيجة الأزمة المالية العالمية في أواخر 2007.

- تحقيق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون مستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005 – 2007.

البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول

[1] WWW.premier .minister.you.dz/avabe/media/pdf/texter Essentiels/progpilar/progroissance. Pdf.

- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.3 % سنة 2009.

- التأخر في إنجاز مشاريع قيمتها 130 مليار دولار ويرجع ذلك إلى:

- أهمية البرنامج في حد ذاته مما أدى إلى ندرة العقار وتشبع مكاتب الدراسات ووسائل الإيجار.
- ثقل العبء المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم الناتجة عن النقص في الدراسات ارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات.

- تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على فعالية الإنفاق العام في التأثير على النمو الاقتصادي.

- غياب إستراتيجية واضحة وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.

- استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية والمشروعات الخاصة بالهياكل القاعدية وتهميش الشركات الوطنية.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014).

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 ، وخصصت له من النفقات ما يقدر بـــ286 مليار دج خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 و 2014.[1]، الأمر الذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات لدعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

الفرع الأول: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

يعتبر برنامج توطيد النمو الاقتصادي برنامجا تنمويا هاما خصص له غلاف مالي كبير جدا قدر بـــ 286 مليار دولار من أجل تسريع انجاز مشاريع اجتماعية واقتصادية لدعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر. والجدول التالي يوضح حجم البرامج الاستثمارية الخاصة بكل قطاع .

[1] بيان اجتماع مجلس الوزراء : برنامج التنمية الخماسي(2010 – 2014) على الموقع:
//193.194.78.233.photos/gov/proar.pdf? php ESSID=05fdf.04a 7 e 542a 67 fdao.

الجدول رقم (6): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

القطاعات وفروعها:	المبالغ (مليار دج)	النسبة%
التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، السكن، الصحة، المياه، التضامن، الشؤون الدينية، الرياضة، الطاقة، التجارة.	10122	49.5
المنشآت الأساسية: الأشغال العمومية: الطرق، الموانئ، المطارات. النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة. تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.	6448	31.5
تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، التجارة، العمل.	1666	8.16
التنمية الاقتصادية: الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، وتحديث المؤسسات العمومية.	1566	7.7
مكافحة البطالة	360	1.8
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	20412	100

المصدر: مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر2010، الملحق2: قوائم برنامج التنمية الاقتصادية 2010 – 2014.

من خلال الجدول نلاحظ أن البرنامج خصص 49.5 % من موارده لتحسين التنمية البشرية من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره، التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف المعيشية للسكان، كما تم توجيه ما يفوق 30 % من مخصصاته المالية لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

الفرع الثاني: خصائص برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

يتميز هذا البرنامج بتخصيص مبلغ مالي كبير له تم تحديده بعد سنة كاملة من التحضير الدقيق عن أهمية حاجيات البلد للتنمية، حيث تم وضع جملة من الترتيبات من أجل عقلنة الإنفاق الحكومي وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأملاك العمومية والوقاية منها من خلال:[1]

- عدم تنفيذ أي مشروع ما لم تنته الدارسات التكنولوجية والاقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.
- عندما يتعلق الأمر بالدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دينار يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية.
- كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني.
- تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة.
- تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية.
- تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.
- إقامة صندوق لضبط الإيرادات يساهم في تمويل برامج مواصلة دعم النمو مع احتفاظه بادخار استراتيجي يعادل 10ملايير دولار.

الفرع الثالث: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

يسعى هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:[2]

- **تعميق تنوع الاقتصاد الوطني وتنافسيته.**
- **تحضير اندماج الكامل للاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي بشكل أمثل.**
- القضاء على البطالة من خلال خلق 3 ملايين منصب عمل.
- دعم التنمية البشرية وتأهيلها.
- تحسين ظروف العيش الريفي.

[1] مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، 2003، ص41 – 42.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 أكتوبر 2010، ص51.

- ترقية اقتصاد المعرفة وهو هدف أدرج ضمن مسعى متعدد الأبعاد، من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم تطوير البحث العلمي.
- تحسين مناخ الاستثمار ومحيطه.
- تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة.
- تحسين المحيط المالي للمؤسسة.
- مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي.
- تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

الفرع الرابع: تقييم برنامج توطيد النمو الاقتصادي.

استطاعت الدولة بعد 03 سنوات من تبني هذا البرنامج أن تحقق النتائج التالية: [1]

- رفع نسبة التشغيل خفض نسبة البطالة التي وصلت سنة إلى 9.8% سنة 2013.
- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي وصل عددها سنة 2011 إلى 642913 مؤسسة صغيرة ومتوسطة توفر ما يقارب 1676196 منصب عمل.
- ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 25.77 % حيث بلغت 1.2 مليار دولار سنة 2012.
- ارتفاع في عدد الاستثمارات الأجنبية.
- ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة إقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق أجهزة دعم التشغيل بفضل الفرص الاستثمارية التي وفرتها الدولة من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي.
- تحسن ملحوظ في الهياكل القاعدية.

هذا، ويمكن تقييم مختلف البرامج الاستثمارية في الفترة 2000 – 2014 من تقديم الملاحظات الجوهرية التالية حولها:[2]

- الارتفاع الكبير للمخصصات الاستثمارية الذي أدى إلى تجاوز قدرة الأجهزة المؤسسية على مختلف المستويات في التحكم والتسيير العقلاني لتلك الاستثمارات وإداراتها بكفاءة، وهو ما يبرز

[1] تقرير البنك المركزي حول التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2013 ، ص 4.
[2] صالحي صالح، 2014، ص 19 – 20.

من جهة أخرى ضعف الكفاءة التحكمية للأجهزة الرسمية في تسيير تلك المخصصات، كما أن تلك الحجوم قد فاقت الطاقة الاستيعابية الاستثمارية المرتبطة بحجم الإمكانيات الداخلية الواقعية.

- ارتفاع تكاليف المشاريع المقامة: وذلك راجع إلى محدودية قدرات مكاتب الدراسات في مجال دراسة جدوى المشاريع المقامة وتقدير تكاليفها الحقيقية نظرا للعدد الكبير من المشاريع ضمن برامج متعددة، وضغوط القيود المتعلقة بإجراءات التقاول للشروع في عملية الإنجاز والتقيد بالمدة الزمنية وهو ما أدى إلى المبالغة في تقدير قيمتها، وتجاوزها أحيانا للمتوسطات العالمية والإقليمية المماثل حيث تجاوزت تكلفة الكلم بالنسبة للطريق الجزائري شرق غرب 10 مليون دولار وهذا يعني أنها أعلى من المتوسط العالمي بمعدل يتراوح بين 30 إلى 50%.

- ارتفاع حجم الاستثمارات العامة المتبقية الجارية بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة للبرنامج، وما رافقها من إعادة تقييم المشاريع بسبب ارتفاع أسعار المدخلات أو الأخطاء في الدراسات الأولية وتمديد آجال الصفقات.

- تعدد البرامج الاستثمارية العامة خلال الفترة 2001 – 2014 والإعلان على مشاريع تكميلية جهوية كتلك الخاصة بالجنوب والهضاب العليا والبرامج التكميلية المحلية بالإضافة إلى الاستثمارات الإنتاجية الخاصة بالشركة الوطنية سوناطراك بفروعها، وهذا الوضع جعل هناك صعوبة في معرفة المخصصات الاستثمارية العامة الحقيقية خلال فترات البرامج المخططة وصعوبة أكثر في متابعتها وتقييمها ومعرفة حجم البرامج الجديدة.

-عدم وجود خطط سنوية تفصيلية دقيقة ومرنة يتم على أساسها تقدير الإمكانيات الحقيقية للإنجاز وربط المخصصات الاستثمارية بالقدرات الواقعية والمدد الزمنية التي تتطلبها عمليات الإنجاز في إطار مراعاة المواصفات الفنية والهندسية والتقيد بمعايير الجودة والإتقان.

المبحث الثاني: النموذج القياسي العام لأثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

تتطلب دراسة أثر الإنفاق الاستثماري العام على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة مابين سنتي 2001 و 2013 حصر عدد من المتغيرات المستقلة استنادا إلى النظرية الاقتصادية، فمن خلال تحليلها بالاعتماد على أحد أساليب الاقتصاد القياسي وهو النموذج الخطي المتعدد سنحاول تقديم تفسير عقلاني للظاهرة المدروسة، وذلك بالاعتماد على البيانات التي تم تجميعها انطلاقا من القوانين المالية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لمختلف السنوات الممتدة من 2001 الى2013، حيث تم فيها تصنيف المتغيرات المستقلة إلى تسع متغيرات تشكل قطاعات الاقتصاد الوطني، أما فيما يخص معدل النمو الاقتصادي فقد اعتمدنا على البيانات المنشورة من طرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، بنك الجزائر وصندوق النقد الدولي وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (7): عرض معدل النمو وتوزيع المخصصات الاستثمارية حسب القطاعات خلال الفترة2001 – 2013.

السنة	معدل النمو (%)	الصناعة دج10^6	الفلاحة والري دج 10^6	الخدمات المنتجة دج 10^6	المنشات الأساسية الاقتصادية دج 10^6	التربة والتكوين دج 10^6	المنشات الأساسية الاجتماعية والثقافية دج 10^6	السكن دج 10^6	مواضيع مختلفة دج 10^6	المخططات البديلة للتنمية دج 10^6
2001	2.1	500	56770	5225	83887	56086	18850	86400	23000	33000
2002	4.1	150	7545	15494	102526	65790	25689	9125	25000	37000
2003	6.9	100	94210	22128	114093	71418	37915	91980	28120	39000
2004	5.2	201	85115	16106	131436	84092	42533	75173	38000	35645
2005	5.1	500	132510	26133	243927	90874	50823	75675	130960	38000
2006	2.0	313	278033.9	55122.8	544862.6	269368.66	90518	172690.25	200877	118158
2007	3.0	1325.5	237156	38747.5	661146.7	166471	89796	303490.16	197900	105700
2008	2.4	667	336480.02	32575	655927	164988	113257	314589	210512	80430.6
2009	2.4	1251	359400	38383.6	728278.5	242143	191386	230477	227646.3	95000
2010	3.5	665	336176	44747	1096303.8	284563.6	213250.2	230467	200400	60000
2011	2.35	15772	394550.2	40830	982705.26	542168	363931.8	520113	202157.494	86075
2012	2.56	15567	301257	20329.87	997055.111	133624	32970.5	230550	200000	33000
2013	3.02	15698	321541	20389	998325.36	145892	32990	245877	229987	37000

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على:

- **القوانين المالية من 2001 الى2013.**

- **CNES [2005]: « Regards sur la politique monétaire en Algérie », 26ème session plénière, tableaux 3, 6, 9, pages 136, 143, 151**
- **Banque d'Algérie, [2009] : « Rapport annuel ».**
- **www.imf.org**

وتتمثل أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي والمتعلقة بالاستثمار العام فيما يلي:

- الصناعة: يعتبر هذا المتغير من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي، ولقد أظهرت الدراسات السابقة وجود علاقة طردية بينهما.
- الفلاحة والري: يؤثر هذا المتغير بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.
- الخدمات المنتجة: هذا المتغير تربطه علاقة طردية بالنمو الاقتصادي من الناحية النظرية.
- المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية: يتوقع الوصول إلى علاقة طردية بين هذا العامل والمتغير التابع.
- التربية والتكوين: يؤثر هذا المتغير بشكل ايجابي على النمو الاقتصادي.
- المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية: تربط هذا المتغير علاقة طردية بالنمو الاقتصادي.
- السكن: يؤثر هذا المتغير بشكل سلبي على النمو الاقتصادي كونه قطاع غير منتج.
- مخططات البلدية للتنمية: تربط هذا المتغير علاقة طردية بالنمو الاقتصادي.

في هذا السياق يمكن التعبير عن العوامل المؤثرة على االنمو الاقتصادي في الجزائر بالعلاقة التالية:

$$GDP_t = f(IN + AG + SP + INF + EDF + SSC + LOGE + ATR + PL)$$

أي أن النموذج يكتب بالصيغة التالية:

$$GDP_t = B_0 + B_1 IN + B_2 AG + B_3 SP + B_4 INF + B_5 EDF + B_6 SSC + B_7 LOGE + B_8 ATR + B_9 PL + \mu_t$$

حيث:

GDP_t: معدل النمو السنوي خلال الفترة t.

IN:الصناعة.

AG: الفلاحة والري.

SP :الخدمات المنتجة.

INF: المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية.

EDF: التربية والتكوين.

SSC : المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية.

$LOGE$: السكن.

ATR: مواضيع مختلفة.

PL: مخططات البلدية للتنمية.

وبافتراض تحقق الفرضيات الكلاسيكية المتمثلة فيما يلي:

$$U_t \rightarrow N(0, \delta^2)$$
$$(U_t U_s) = 0 \qquad / \quad s \neq t$$
$$E(U_t^2) = \delta^2$$
$$E(U_t X_t) = 0$$

وباستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والاستعانة ببرنامج Eviews توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (8): تقدير النموذج الأول لأثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي.

LS // Dependent Variable is GDP Date: 05/07/15 Time: 21:06 Sample: 2001 2013 Included observations: 13				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.130416	0.713579	5.788309	0.0103
IN	0.000350	0.000152	2.310196	0.1040
SP	0.000295	7.03E-05	4.195700	0.0247
EDF	-4.34E-05	1.49E-05	-2.913469	0.0618
SSC	3.44E-05	1.49E-05	2.306730	0.1043
AG	1.71E-06	9.32E-06	0.183465	0.8661
ATR	-1.92E-05	1.41E-05	-1.360934	0.2667
LOGE	4.97E-06	6.04E-06	0.822006	0.4713
PL	-4.33E-05	2.67E-05	-1.624145	0.2028
INF	-3.97E-06	2.29E-06	-1.730694	0.1819
R-squared	0.921639	Mean dependent var		3.433077
Adjusted R-squared	0.686554	S.D. dependent var		1.489639
S.E. of regression	0.833992	Akaike info criterion		-0.290938
Sum squared resid	2.086629	Schwarz criterion		0.143639
Log likelihood	-6.555104	F-statistic		3.920461

المصدر: نتائج التقدير باستعمال برنامج Eviews 8.

من خلال النتائج المتحصل عليها في النموذج يظهر أن نسبة 92.16٪ من التغيرات الحاصلة ناتجة عن المتغيرات المستقلة في حين ترجع باقي التغيرات إلى العوامل العشوائية، أما قيمة إحصاءة "داربن – واتسون" فقيمتها تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، كما نلاحظ أن قيمة معاملات المتغيرات المفسرة $AG, LOGE, ATR$ ليس لها معنوية إحصائية فنقوم بحذفها فنتحصل على النموذج التالي:

الجدول رقم (9): تقدير النموذج الثاني لأثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي.

LS // Dependent Variable is GDP Date: 05/07/15 Time: 21:08 Sample: 2001 2013 Included observations: 13				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.568150	0.676949	6.748147	0.0005
IN	0.000299	0.000129	2.316942	0.0597
SP	0.000234	6.49E-05	3.603733	0.0113
EDF	-3.43E-05	1.34E-05	-2.566886	0.0425
SSC	3.28E-05	1.31E-05	2.498745	0.0466
PL	-4.98E-05	1.69E-05	-2.950793	0.0256
INF	-5.73E-06	1.71E-06	-3.347796	0.0155
R-squared	0.829746	Mean dependent var		3.433077
Adjusted R-squared	0.659491	S.D. dependent var		1.489639
S.E. of regression	0.869251	Akaike info criterion		0.023485
Sum squared resid	4.533579	Schwarz criterion		0.327689
Log likelihood	-11.59886	F-statistic		4.873566
Durbin-Watson stat	2.208333	Prob(F-statistic)		0.037606

المصدر: نتائج التقدير باستعمال برنامج Eviews 8.

أي أن النموذج يكتب على الشكل التالي:

GDP = 4.568150 + 0.000299 IN + 0.000234 SP - 3.43E-05 EDF

(6.74) (2.31) (3.60) (-2.56)

+ 3.28E-05 SSC - 4.98E - 05 PL - 5.73E-06 INF

(2.49) (-2.95)* (-3.34)

$R^2 = 0.829$ N=13

DW= 2. 20 F= 1.87

* القيم بين قوسين تعبر عن قيمة t

من خلال النتائج المتحصل عليها في النموذج يظهر أن نسبة 82.97 ٪ من التغيرات الحاصلة ناتجة عن المتغيرات المستقلة في حين ترجع باقي التغيرات إلى العوامل العشوائية، أما قيمة إحصاءة "داربن – واتسون" فقيمتها تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء، كما نلاحظ أن قيمة معاملات المتغيرات المفسرة لها معنوية إحصائية ، وبالتالي فالنموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

أما فيما يخص صلاحية النموذج من الناحية النظرية يظهر من خلال النتائج المتحصل عليها أن نتائج القياس متوافقة مع النظرية الاقتصادية، هناك علاقة طردية بين حصة القطاع الصناعي من النفقات العامة ومعدل النمو، وهذا رغم أن هذا القطاع قد سجل نسب نمو متدنية خلال فترة تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي بمعدل متوسط لنمو الصناعات المصنعة قدره (1.725− %)، وهذا لعدم اهتمام الدولة في هذا المخطط بقطاع الصناعات العمومية، إلا أن هذا الأخير حظي بنوع من الاهتمام بدءا من 2007، أين بدأت ترتفع النفقات المخصصة لهذا القطاع فقد خصص برنامج التنمية الخماسي ما يقارب 150 مليون دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي تصل إلى 300 مليار دج لنفس الغرض، كما خصص في ظل هذا البرنامج أكثر من 2000 مليار دج من أجل التنمية الصناعية، [1] أما تأثير قطاع الفلاحة والري على النمو الاقتصادي كان غير معنوي، وهذا رغم المخصصات المالية المعتبرة في البرامج الثلاثة، فقد خصص لهذا القطاع

[1] Bank Mondiale [2013] : « une revue des dépenses publique », Rapport N 36270-DZ, Groupe pour le développement Socio économique, Région Moyen Orient et Afrique du Nord, p. 28

في مخطط البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 300 مليار دج وقد ساهم ذلك في رفع معدل نمو الناتج الفلاحي فبعد أن كان في سنة 2005 يقدر 1.9% ارتفع ليصل سنة 2007 إلى 5% لينخفض في سنة 2008 إلى 5.3% بسبب الظروف المناخية ليتحسن بدءا من سنة 2009 ليصل نموه إلى 9 % ثم ينخفض مرة أخرى سنة 2010 إلى 8.5% ، وهذا التحسن الذي طرأ على نمو الناتج الفلاحي راجع للدعم الذي خصص للتنمية الفلاحية والريفية والذي قدر بأكثر من 1000 مليار دج في مخطط برنامج التنمية الخماسي، ومنه يمكن القول أنه رغم ارتفاع حجم الإنفاق العام لهذا القطاع إلا أنه يبقى رهينة الظروف المناخية وتظل مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي ضئيلة على عكس قطاع الخدمات المنتجة الذي أثر إيجابا على النمو الاقتصادي، وذلك راجع لكون هذا القطاع له الحصة الأكبر في تكوين الناتج المحلي من بين القطاعات خارج المحروقات، حيث يساهم في الناتج المحلي بما يقارب 28%.[1]

أما بالنسبة لقطاع المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية وكذا التربية والتكوين والنفقات المخصصة للمخططات البلدية للتنمية فقد تم تسجيل علاقة عكسية بينها وبين معدل النمو الاقتصادي، وهذا راجع للمبالغ الضخمة التي رصدتها الدولة لهذه القطاعات وهي بطبيعة الحال غير منتجة، كما أن تأثير هذه الأخيرة على الناتج المحلي لا يكون بشكل كبير في المدى القصير لأن الهدف الأساسي هو تكوين رأس المال البشري وإصلاح الهيئات والإدارات وتطوير مناخ الاستثمار.

كما يظهر من خلال النموذج العلاقة الطردية للمنشآت الاجتماعية والثقافية والخدمات المنتجة ومعدل النمو وهذا من خلال مساهمة هذه النفقات في زيادة حجم التشغيل وتوليد دخول تساهم في زيادة الطلب الكلي.

وبعد اختبار معنوية المعلمات والمعنوية الكلية للنموذج السابق والتحقق من فرضيات النموذج نستخدم النموذج المحصل عليه في تقدير قيم النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وذلك بتعويض قيم المتغيرات للحصول على القيم المقدرة للنمو الاقتصادي من سنة 2000 إلى غاية سنة2013 كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] Groupe de la Banque Africaine de développement [2011] : « Note de Dialogue 2011-2012 », P.2.

الجدول رقم (10): القيم المقدرة للنمو الاقتصادي في الجزائر من سنة 2000 إلى 2013.

السنوات	القيم الحالية لـــGDP	القيم المقدرة $\widehat{}$	البواقي
2000	2.4	2.48660404619	-0.0866
2001	2.1	2.49669321565	-0.0966
2002	4.1	4.46863324332	-0.3686
2003	6.9	7.07889616718	-0.1788
2004	5.2	4.410709856257	0.7829
2005	5.1	5.10109936009	-0.0010
2006	2	1.99981373447	0.00059
2007	3	2.95486914492	0.045133
2008	2.4	2.50957862794	-0.1095
2009	2.4	2.39477097183	0.0082
2010	3.5	3.5062197684	-0.00625
2011	2.35	2.37676547336	-0.02676
2012	2.564	2.52636994067	0.03763

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال برنامج Eviews 8.

من خلال قيم الجدول يتبين أن القيم المقدرة باستعمال النموذج الذي تحصلنا عليه قريبة من القيم الفعلية.

الخلاصة:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح جليا أهمية البرامج الاستثمارية التي سطرت منذ مطلع الألفية، فالمبالغ المخصصة لها عرفت تزايدا مستمرا وشملت قطاعات كالفلاحة والري، المنشآت القاعدية، التربية والتكوين، السكن وغيرها، حيث حدث تغيير في تركيبة الاستثمار فسنة 2000 شكلت نقطة تحول في قطاعات الاستثمارات العمومية في الجزائر، وذلك بفضل الادخار المتراكم نتيجة ارتفاع المداخيل البترولية.

إن البرامج الاستثمارية رغم تعدد مجالاتها وارتفاع مخصصاتها المالية لم تؤد إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة ومنها النمو الاقتصادي، نظرا لغياب استعمال الأسس الحديثة (معايير الحوكمة) في مجال تسيير الميزانية العامة ، الأمر الذي أدى إلى التقليل من رشادة الإنفاق العام على البرامج الاستثمارية العمومية.

فنمو اقتصاد الجزائر تحرك بصورة عفوية في اتجاه النمو غير المتوازن لصالح قطاع رأس المال الاجتماعي وما يرتبط به من بنية أساسية اقتصادية وخدمات اجتماعية بدون أن يكون هناك مخطط دقيق للتحكم في التأثيرات التخصيصية للاستثمارات على القطاعات الإنتاجية المباشرة، وهو الأمر الذي يتطلب عملية تكييف الاستثمارات مع واقع الاقتصاد الجزائري حتى تتم معالجة الطلب الكلي الكبير الذي يترتب عن تنفيذ تلك البرامج ومحاولة ربطه بخطة محددة ودقيقة تؤدي إلى توسيع الجهاز الإنتاجي الداخلي ليكون قادرا عبر الزمن على تأمين مدخلات المشاريع المبرمجة.

الخاتمة العامة

الخاتمة

عمدت الجزائر في ظل الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية إلى وضع إستراتيجية بعيدة المدى من خلال تنفيذ سياسة إنفاقية توسعية تهدف إلى بعث ديناميكية الاستثمار على النحو الكفيل بإنعاش المؤشرات الاقتصادية الكلية، والعمل على رفع الكفاءة الاستيعابية للاقتصاد الجزائري من خلال بعث مقومات استدامته وفق هيكل متنوع ومتوازن جهويا وقطاعيا.

من هذا المنطلق، انصب موضوع بحثنا على دراسة أثر الانفاق الاستثماري العام على النمو الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2013، وذلك لتقييم أثار هذه السياسات التنموية بهدف معرفة المسارات التصحيحية المناسبة للرفع من حكامة السياسات الاقتصادية.

إن استخدام أحد النماذج القياسية وهو الانحدار الخطي المتعدد لدراسة تأثير الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر أظهر أهمية الاستثمارات العامة ودورها الايجابي في تعزيز النمو الاقتصادي بالرغم من أنه كان ضعيفا، وهو الأمر الذي يتطلب تصميم رؤية شاملة لبعث حركة اقتصادية جديدة لا تنطلق من الصفر، ولكن تعتمد على استكمال تحقيق الأهداف الطموحة للاستثمار الإستخلافي لعوائد مواردها ولاسيما الناضب منها، فضلا عن الاستغلال العقلاني لما هو متاح من الموارد، في ظل توفر مجال للتوزيع العادل القادر على تحقيق تنمية شاملة، وذلك في محاولة لاستدراك تراجع مستوى الانجازات مقارنة بما ما هو مسطر ومنتظر.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- تعتبر البرامج الاستثمارية المسطرة ضمن ميزانية الدولة أداة مهمة في تحقيق مقومات النمو الاقتصادي.
- إن التسيير الجيد للبرامج الاستثمارية وخاصة الاستثمارات المنتجة يساهم بدرجة كبيرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومن بينها النمو الاقتصادي.
- إن تعدد البرامج الوطنية والجهوية وإفتقادها للأساس العلمي والنظري وللخطة التطبيقية أدى إلى تجاوز القدرات الإستعابية للاقتصاد الوطني، وبالتالي إرتفاع تكاليفها وتضاعفها من مرحلة إلى أخرى.
- محدودية تأثير الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الاقتصادية والتطور المتكامل لقطاعات الاقتصاد الوطني.
- إن الخصائص المرحلية والهيكلية للاقتصاد الجزائري وما يرتبط بها من منظومات إجرائية ومؤسسية وقانونية في ظل بيئة الأعمال ومناخ استثماري غير تنافسي من جهة، والارتباط بمواعيد

وآجال غير اقتصادية في ظل أولويات اجتماعيةمن جهة أخرى قلل من التأثيرات الإجابية المتوقعة للاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي.

- عدم الاعتماد النظام الجزائري الحالي على تقنية ترشيد الخيارات المالية، بالإضافة إلى غياب استعمال الأسس الحديثة (معايير الحوكمة) في مجال تسيير الميزانية العامة، وهو ما فتح المجال أمام ممارسات عديدة ساهمت في التقليل من رشادة إنفاق المال العام على مختلف الاستثمارات العمومية وبالتالي الإخفاق في تحقيق الأهداف المسطرة ومن بينها رفع معدل النمو الاقتصادي إلى المستوى المطلوب.

- إن ضعف تأثير برامج الإنفاق العام الموجهة للاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر راجع إلى أن القطاعات المساهمة في معدل النمو وخاصة المحروقات والفلاحة والصناعة تتأثر بعوامل خارجية بينما يؤثر المجهود الإنفاقي للدولة فقط على قطاعات الأشغال العمومية والخدمات.

بعد التطرق لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة التطبيقية يمكن معرفة مدى تحقق الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة:

- الفرضية الأولى: إن تأثير الإنفاق الاستثماري العام على النمو الاقتصادي في حالة الجزائر هو متغير وضعيف نظرا لتأثر القطاعات المساهمة في النمو الإجمالي وبالخصوص المحروقات والفلاحة والصناعة بعوامل خارجية هي فرضية محققة.

- الفرضية الثانية: لعبت الاستثمارات العامة دورا محوريا استراتيجيا في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة المستدامة المرتبطة به، هي فرضية غير محققة.

- الفرضية الثالثة: هناك علاقة طردية بين الإنفاق على الاستثمار العمومي ومعدلات النمو الاقتصادي المحققة في الجزائر خلال الفترة 2000 ــ 2013 هي فرضية محققة.

الفرضية الرابعة: أثر كل من قطاعي الصناعة والخدمات المنتجةّ إيجابا على النمو الاقتصادي، في حين أثرت بقية القطاعات سلبا على النمو الاقتصادي هي فرضية محققة.

الاقتراحات:

بعد عرض مجمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتحقق من مدى مطابقتها للفرضيات المقدمة لمعالجة موضوع البحث، ندرج الاقتراحات التالية:

- ضرورة الإعتماد على مكاتب الدراسات المتخصصة في مجال دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية من أجل تحقيق الأهداف المسطرة مسبقا وتجنب التأخر وزيادة التكاليف، بالإضافة إلى العمل على توجيه الإعتمادات المالية إلى البرامج الاستثمارية المنتجة للقيمة المضافة.

- ربط مخصصات البرامج الاستثمارية بالطاقة الإستعابية للاستثمار وتقديرات الإنجاز الوطنية وإلغاء التعددية في البرامج التكميلية للوصول إلى الكفاءة التخصيصية للاستثمار.
- ربط البرامج الاستثمارية بخطط تفصيلية دقيقية مصححة الأولويات ومتكاملة الأهداف بمعايير الأداء ومؤشرات قياسية وفرض رقابة على الأداء من أجل ضمان الوصول إلى الأهداف المرجوة.
- الانتقال من الأسلوب التقليدي في إعداد الموازنات القطاعية والميزانية العامة للدولة إلى الأسلوب الحديث باعتماد الميزانيات الموجهة بالنتائج، وترشيد الإنفاق العام بالحفاظ على الإرادات العامة وحسن تخصيصها في إطار المعايير الأدائية والرقابة الدولية.
- معاجة الاختلالات الهيكلية في التركيب السلعي للصادرات وتنويعها ببدائل فعلية يمكن تطويرها باستغلال فرص المناخ الاستثماري المتاح في إطار برامج الاستثمارات العامة.
- إصالح بيئة الأعمال لتكون مدخلا لترقية تنافسية الاقتصاد الوطني وحسن إدارته وإعادة التوزنات لفروعه وقطاعاته .

أفاق الدراسة:

من خلال دراسة موضوع أثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي يمكن اقتراح الإشكاليات التالية:

- أثر الاستثمار العام على الأداء الاقتصادي في الجزائر.
- دراسة المعوقات التي تحول دون الاستفادة الفعلية من البرامج الاستثمارية في الجزائر.
- أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولا) المراجع بالغة العربية

أ/ الكتب:

1. ادم مهدي احمد،1999، الدليل لدراسة الجدوى الاقتصادية، الشركة العالمية للطباعة والنشر، القاهرة.
2. إسماعيل عبد الرحمان وحزبي محمد موسى عريقات، 2007، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
3. أموري هادي كاظم الحسناوي، 2002، طرق القياس الاقتصادي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
4. أموري هادي كاظم الحسناوي، 2009، مقدمة في الاقتصاد القياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
5. بودخدخ كريم، 2010، اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر.
6. تومي صالح، 1999، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
7. تومي صالح، 2010، مدخل للنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة الجزائر، الجزء الثاني.
8. جهاد فراس الطيلوني، 2011، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
9. الجوهري محمد، 2009، دور الدولة في الرقابة على مشروعات الاستثمار، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية.
10. حسن ابراهيم بلوط، 2008، ادارة المشاريع ودراسة جدواها الاقتصادية، دار النهضة العربية، مصر .
11. حسين علي بخيت وسحر فتح الله، 2007، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والطباعة والتوزيع، الادن.
12. دريد كمال ال شبيب،2009، الاستثمار والتحليل الاستثماري، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن.
13. زينب حسين عوض الله،2004 ، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية .
14. سعيد بن حمد الربيعي، 2008، التعليم العالي في عصر المعرفة، دار الشرق، عمان.

15. سمير محمد عبد العزيز، 1997، الاقتصاد القياسي، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية .
16. شقيري نوري موسى وآخرون،2012، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
17. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2005، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية.
18. عبد المحمود محمد عبد الرحمان، 1995، مقدمة في الاقتصاد القياسي، عمادة الشؤون المكتبات، المملكة العربية السعودية.
19. علي مكيد، 2007، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
20. علي مكيد، 2011، الاقتصاد القياسي، دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2.
21. مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار، 2007، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن.
22. محمد حسين الوادي، احمد عارف العساف،2009، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
23. مدحت القريشي، 2007، التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان الاردن.
24. مطر محمد،2006، إدارة الاستثمارات، الإطار النظري والتطبيقات العملية ، دار وائل للنشر، الأردن، ط4.
25. منصوري الزين، 2013، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن.
26. ميشيل تودار وترجمة: محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، 2006، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، السعودية.
27. نعمة الله نجيب ابراهيم، 2002، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
28. وعيل الميلود ، 2013، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، جامعة الجزائر3.
29. وليد اسماعيل السيفو واحمد محمد مشعل، 2003، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الاردن، ص53

30. وليد اسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف واخرون، 2006، اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع.
31. وليد اماعيل واخرون، 2006، اساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الاهلية للنشر والتوزيع، الاردن.

ب/ الرسائل والمذكرات:

1. لعبيني عمر، 2006، إشكالية الاستثمار في الجزائر من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر .
2. بغداوي عيلة، 2007، اثر الاستثمار في التعليم على النمو الانتاجي في الجزائر ، دراسة قياسية لحالة الجزائر، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر.
3. ديبون الساهل حمزة، 2001–2012، دور الاصلاحات الاقتصادية في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة سكيكدة.
4. سليم عقون، 2010، قياس اثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة قياسية تحليلية، حالة الجزائر، رسالة الماجستير في العلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.
5. كنفوس محمد، حيولة إيمان، 2005 ، تحويل الاستثمارات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير إدارة الأعمال، جامعة سعد دحلب، الجزائر.
6. كيداني سيد حمد،2012,2013، اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتتصادية تخصص اقتصاد، جامعة ابي بكر بالقايد ، الجزائر .
7. مجدي الشريحي، 2005، اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في دول المشرق الاوسط وشمال افريقيا، الملتقى العلمي الثاني حول اشكالية النمو الاقتصادي في دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا، جامعة الجزائر. .

ج/ المجلات والدوريات والملتقيات:

1. برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2008، الفساد والتنمية، نيويورك، 2008.
2. البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير
3. برنامج التنمية الخماسي، 2010 – 2014، الجزائر، ماخود من الموقع: بيان اجتماع مجلس الوزراء.

4. مصالح رئيس الحكومة، مشروع برنامج الحكومة، الجزائر ماي 2003.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة، 16 اكتوبر 2010.

د/ الجرائد الرسمية:

1. الجريدة الرسمية رقم 38. قانون رقم 0 – 12 المؤرخ في19 جويلية 2001المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001.

و/ التقارير:

1. التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2000.

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية

1–Eric bousserelle. Dynamique économique- croissance .crises . cycles. Gualino editeur. Paris. 2004.p3

2–bussery charois, Analyse et evluatio des projets d investiossements,France 1999 .

ثالثا/ المواقع الالكترونية:

1–WWW.premier .minister.you.dz/avabe/media/pdf/texter Essentiels/progpilar/progroissance. Pdf.

2–Htt: //193.194.78.233.photos/gov/proar.pdf? php ESSID=05fdf.04a 7 e 542a 67 fdao.

3–. op. CIT; PP: 2 – 20.

4–www.cg.gov.dz./dossier/plan-relane.htm

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية	12
2	مناطق القبول والرفض لدرين واتسن	49
3	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الأنعاش الاقتصادي	56
4	المخصصات المالية لمشاريع برنامج دعم الأنعاش الاقتصادي	56
5	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو	60
6	مضمون برنامج توطيد النمو	63
7	عرض معدل النمو وتوزيع المخصصات الاستثمارية حسب القطاعات خلال الفترة 2001– 2013	68
8	تقدير النموذج الأول لأثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي	70
9	تقدير النموذج الثاني لأثر الاستثمارالعام على النمو الاقتصادي	71
10	القيم المقدرة للنمو الاقتصادي في الجزائر من سنة2000 الى سنة 2013	74

فهرس المحتويات

الفهرس

الصفحة

شكر وتقدير

اهداء

المقدمة العامة.....أ- و

الفصل الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للاستثمار والنمو الاقتصادي.....01

تمهيد.....02

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار 03

المطلب الأول: تعريف الاستثمار، أهميته وخصائصه.....03

الفرع الأول: تعريف الاستثمار.....03

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار.....03

الفرع الثالث: خصائص الاستثمار.....04

المطلب الثاني: أهداف الاستثمار.....04

الفرع الأول : الأهداف الاقتصادية.....04

الفرع الثاني : الأهداف التكنولوجية.....05

الفرع الثالث : الأهداف الاجتماعية.....06

الفرع الرابع: الأهداف السياسية.....06

المطلب الثالث: محددات الاستثمار وأنواعه.....06

الفرع الأول: محددات الاستثمار.....07

الفرع الثاني: أنواع الاستثمار.....07

المبحث الثاني: دراسة نظرية للنمو الاقتصادي.....10
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي وخصائصه.....10
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي.....10
الفرع الثاني: خصائص النمو الاقتصادي.....12
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.....13
الفرع الأول: نظرية النمو الكلاسيكية.....13
الفرع الثاني: النظرية الكلاسيكية الحديثة.....15
الفرع الثالث: النظرية الكنزية للنمو الاقتصادي.....15
الفرع الرابع: نظرية جوزيف شومبيتر في النمو الاقتصادي.....15
المطلب الثالث: عناصر النمو الاقتصادي ومحدداته.....16
الفرع الأول: عناصر النمو الاقتصادي.....16
الفرع الثاني: محددات النمو الاقتصادي.....17
المطلب الرابع: شروط تحقيق النمو الاقتصادي وعوائقه.....19
الفرع الأول: شروط تحقيق النمو الاقتصادي.....19
الفرع الثاني: معوقات النمو الاقتصادي.....20
المبحث الثالث: العلاقة بين الاستثمار العام و النمو الاقتصادي.....21
المطلب الأول: دور الاستثمارات العامة بين النظرية الكنزية واستراتيجية النمو غير المتوازن.....21
الفرع الأول: دور الاستثمارات العانة في النظرية الكنزية.....21
الفرع الثاني: دور الاستثمارات العامة في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن.....22
المطلب الثاني: المزيج النظري والتطبيقي للنظريتين وحدود التأثير وانعكاساته.....24
خلاصة الفصل الأول.....25

الفصل الثاني: الإطار النظري للاقتصاد القياسي.....26

تمهيد.....27

المبحث الاول: ماهية الاقتصاد القياسي.....28

المطلب الاول: تعريف الاقتصاد القياسي واهميته.....28

الفرع الاول: تعريف الاقتصاد القياسي.....28

الفرع الثاني: أهمية الاقتصاد القياسي.....29

المطلب الثاني: أهداف الاقتصاد القياسي.....29

الفرع الأول: تحليل واختبار النظرية الاقتصادية.....29

الفرع الثاني: تفسير الظواهر الاقتصادية.....29

الفرع الثالث: رسم السياسات واتخاذ القرارات.....29

الفرع الرابع: التوقع بقيم المتغيرات الاقتصادية.....30

المطلب الثالث: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى ومنهجية البحث فيه.....30

الفرع الأول: علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى.....30

الفرع الثاني: منهجية البحث في القياس الاقتصادي.....31

المبحث الثاني: النماذج الانحدارية الخطية.....32

المطلب الاول: نموذج الانحدار الخطي البسيط.....32

الفرع الأول: تعريف نموذج الانحدار الخطي البسيط.....32

الفرع الثاني: فرضيات النموذج الخطي البسيط.....33

الفرع الثالث: تقدير معلمات النموذج الخطي البسيط.....33

الفرع الرابع: اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط.....34

المطلب الثاني: نموذج الخطي المتعدد.....37

الفرع الأول: تعريف نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....37

الفرع الثاني: فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....37

الفرع الثالث: تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....37

الفرع الرابع: اختبار فرضيات نموذج الانحدار الخطي المتعدد.....38

المبحث الثالث: مشاكل الانحدار.....40

المطلب الاول: مشكلة التعدد الخطي.....40

الفرع الأول: أسباب التعدد الخطي وأثاره.....40

الفرع الثاني: اختبارات الكشف عن الارتباط الذاتي.....41

الفرع الثالث: طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي.....43

المطلب الثاني: مشكلة عدم تجانس تباينات.....43

الفرع الأول: أسباب مشكلة عدم تجانس تباينات الأخطاء وأثارها.....43

الفرع الثاني: اختبارات الكشف عن عدم تجانس التباين.....44

الفرع الثالث: طرق علاج عدم التجانس.....46

المطلب الثالث: مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.....46

الفرع الأول: أسباب ظهور مشكلة الارتباط الذاتي وأثاره.....47

الفرع الثاني: طرق الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي.....47

الفرع الثالث: طرق معالجة الارتباط الذاتي.....49

خلاصة الفصل الثاني.....52

الفصل الثالث: دراسة قياسية تحليلية لأثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.....53

تمهيد.....54

المبحث الأول: برامج الاستثمارات العمومية في الفترة 2000 – 2014.....55

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001 – 2004).....55

الفرع الأول: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي.....55

الفرع الثاني: خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....57

الفرع الثالث: أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي.....57

الفرع الرابع: تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.....58

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 – 2009).....59

الفرع الأول: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو.....59

الفرع الثاني: خصائص البرنامج التكميلي لدعم النمو.....60

الفرع الثالث: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو.....61

الفرع الرابع: تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو.....62

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014).....62

الفرع الأول: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي.....63

الفرع الثاني: خصائص برنامج توطيد النمو الاقتصادي.....64

الفرع الثالث: أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي.....64

الفرع الرابع: تقييم برنامج توطيد النمو الاقتصادي.....65

المبحث الثاني: النموذج القياسي العام لأثر الاستثمار العام على النمو الاقتصادي في الجزائر.....67

خلاصة الفصل الثالث.....75

الخاتمة العامة.....76

قائمة المراجع.....80

فهرس الأشكال

فهرس المحتويات

الملخص

الملخص:

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 غي انتهاج سياسة توسيعية لم يسبق لها مثيل من قبل سيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها، وذلك عبر برامج الاستثمارات العامة المنفذة على طول الفترة (2001–2014)، والتي سعت من خلالها إلى تحقيق أهداف عدة أهمها تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك التبعية المفرطة للخارج.

حاولنا من خلال هذه المذكرة دراسة أثر الاستثمارات العامة في مختلف القطاعات على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وباستعمال بيانات سنوية ممتدة على طول الفترة 2001–2013 وجاءت نتائج الدراسة على النحو التالي: يؤثر كل من قطاع الصناعة، الخدمات المنتجة، المنشأت الاجتماعية والثقافية يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي، في حين أثرت بقية القطاعات سلبا على النمو الاقتصادي،أم فيما يخص قطاعي الزراعة والسكن لم يكن لهما أي تأثير معنوي على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار العام ــ النمو الاقتصادي ــ نموذج قياسي ــ الجزائر.

Summary :

Algeria has innitied since 2001 in the expansive budget that had never seen betore, especially in terms of the importance of financial resources allocated to them, and through public investment programmes implemented along period (2001-2014), algeria has sought through these programmes to achieve objectives including fuel growth outiside the real and continuing to have astrong impact on employment and the overall development of the country, and allows to diversify the economy and removing the dependence excessive.

We tried through this study of impact of public investments in various economic sectors to economic growth in algeria by use of multiple regraession model, using annual data running along period 2001-2013, the results of the study as follows: the industry, producing servises, social and culetural facilities, housing a positive impact on economic growth, while the rest of the affected negativelly on economic growth sectors, with regrad to the agticultural and housing sector did not have any moral impact on economic growth.

Key words: Public investment – Economic growth - econométric model - Algeria.